

المشهد اللبناني

هل تنجح حكومة ميقاتي في مهماتها الصعبة؟

طغيان الأزمة السياسية والفرق في تفاصيلها لا ييسمن ولا يغني من جوع!



شحتيلي وعدد من الخبراء المختصين. وخصّص الاجتماع لمناقشة الاعتداء الإسرائيلي على السيادة البحرية اللبنانية، وأكد ميقاتي «حق لبنان في الحفاظ على حدوده وحمايتها من أي اعتداء وحقه في استثمار ثرواته الطبيعية». ونوّه الوزير جبران باسيل بسرعة تحرك الحكومة «في مواجهة التصرفات الإسرائيلية»، ورأى أن هذا الموضوع يتطلب تعاملاً مسؤولاً وجدياً «فنحن أصحاب الحق وأصحاب الأسبقية بإرسال ما يجب إرساله إلى الأمم المتحدة». وكان وزير الخارجية عدنان منصور قد بحث هذا الملف مع سفير قبرص في لبنان، الذي نقل إليه مذكرة رسمية قبرصية تتعلق بترسيم الحدود البحرية وتؤكد الرغبة في التعاون لإنجاز كل الأمور العالقة وضمان حقوق لبنان». وقد لفت منصور انتباه السفير القبرصي إلى أن الاتفاق بين قبرص وإسرائيل حصل على حساب لبنان. وفي موقف لافت للانتباه، أكدت قبرص في رسالة وجهها وزير خارجيتها ماركوس كيبيرانو إلى نظيره اللبناني أنها لن تقوم في أي وقت بأي أمر يمكن أن

رئيس الجمهورية منحاز كلياً للفريق الآخر وهو طرف في الصراع ولا لزوم لطاولة الحوار لأنها لن تنتج شيئاً». ومع عودة رئيس الحكومة نجيب ميقاتي من إجازته القصيرة غداً نيل حكومته ثقة المجلس النيابي، انطلقت أمس الخميس عملياً الورشة الحكومية، إذ شكلت جلسة مجلس الوزراء محطة أولى في سياق مقاربة ملفات كثيرة تصدّرها، سياسياً، ملف الحدود البحرية في ضوء سعي إسرائيل لمحاولة فرض أمر واقع بحري معترف به دولياً، يخوّل الدولة العبرية انتهاك الحدود البحرية الاقتصادية للبنان والسطو على جزء من حقه في ثروته النفطية والغازية. وفي السياق، ترأس ميقاتي اجتماعاً وزارياً أول من أمس الأربعاء خصّص للبحث في موضوع ترسيم الحدود البحرية اللبنانية، وشارك فيه وزراء: المالية، الأشغال العامة والنقل، الطاقة والمياه، الدفاع، الإعلام، العدل، الاقتصاد، الخارجية، ووزير الدولة بانوس مانجيان. كما شارك في الاجتماع رئيس لجنة التنسيق اللبنانية مع القوات الدولية العاملة في جنوب لبنان اللواء الركن عبد الرحمن

وقد شهد لبنان هذا الأسبوع أيضاً مرحلة جديدة من الصراع على آبار النفط والغاز بين لبنان والكيان الإسرائيلي في المناطق المتنازع عليها ضمن المياه البحرية والاقتصادية، مع مصادقة الحكومة الإسرائيلية على نقاط العلام لخط الحدود البحرية مع لبنان، بشكل يتعارض وحقوقه. هذا في حين استغلت إسرائيل الخلاف مع لبنان على ترسيم الحدود اللبنانية البحرية والذكرى الخامسة للحرب التي شنتها على لبنان في العام ٢٠٠٦ بتجديد تهديدها الدولة اللبنانية من أبعاد أي عمل استفزازي ضدها. وقال وزير الحرب الإسرائيلي إيهود باراك إن «الدولة العبرية بعثت إلى لبنان برسالة تحملها كدولة مسؤولة أي عمل ضدها» مشيراً إلى أن الجيش الإسرائيلي يمتلك قدرة على إطلاق ١٥٠٠ طن من المتفجرات على لبنان يومياً.

شهد هذا الأسبوع أول جلسة لمجلس الوزراء لحكومة الرئيس نجيب ميقاتي بعد فراغ حكومي ناهز سبعة أشهر وشهدت خلاله البلاد تراكم عشرات الملفات المتصلة بكل القطاعات وبدورة الحياة الاقتصادية والخدماتية والإدارية والمعيشية في ظل طغيان الأزمات والصراعات السياسية. واللافت هذا الأسبوع كان ظهور رئيس الحكومة السابق سعد الحريري بعد غياب امتد لأشهر وذلك في مقابلة متلفزة بثت من مقرّه الفرنسي في باريس ليؤكد أن قوى ١٤ آذار ستعمل على إسقاط الحكومة وغير مستبعد خيار اللجوء إلى الشارع، فيما يبدو أن معاودة أعمال طاولة الحوار الوطني بدعوة من رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان لا تلقى ترحيباً لدى المعارضة. وفي الوقت الذي بدأ العد العكسي لانتهاء مهلة الثلاثين يوماً لتنفيذ مذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، والتي بدأت لدى تسليم لبنان القرار الاتهامي في ٣٠ حزيران الماضي، برز إعلان المحكمة عن فتح أبوابها لتلقي طلبات المتضررين من جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، تهمة للمحاكمة.

يسيء إلى مصالح لبنان أو حقوقه ضمن القانون الدولي، وأن الاتفاقية بين جمهورية قبرص وإسرائيل حول تحديد منطقتيهما الاقتصادية الخالصة لا تخرق بأي شكل من الأشكال حقوق لبنان السيادية أو غير حقوق أخرى ضمن القانون الدولي. وكان رئيس الجمهورية ميشال سليمان قد حذر من «أية قرارات أحادية تتخذها إسرائيل في موضوع الحدود البحرية خلافاً للقوانين الدولية على جاري عاداتها في العديد من المواضيع». وأكد «إصرار لبنان واستعداده للدفاع عن أرضه وحدوده البرية والبحرية وحماية حقوقه وثرواته بكل الوسائل المتاحة والمشروعة». وفي ملف التعيينات الإدارية فقد اقتضت على التجديد لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة فيما تم تعيين أنطوان شقير مديراً عاماً للقصر الجمهوري والعميد الركن وليد سلمان رئيساً للركان في الجيش اللبناني. وعلى الرغم من أن منصب مدير عام الأمن العام (وهو المركز الذي شغل بإحالة اللواء الركن وفيق جزيني على التقاعد قبل وفاته) قد بات محسوماً للعميد الركن عباس إبراهيم (مساعد مدير معابر الجيش اللبناني) فإن معلومات صحفية كشفت قبيل الجلسة أن هنالك قراراً حاسماً لدى الأكثرية، بما في ذلك لدى الرئيس ميقاتي والنائب وليد جنبلاط بوجود إقرار الدفعة الأولى من التعيينات المقترحة ضمن سلة متكاملة، (...)

الحدث بعيون إسرائيلية

أي اعتذار من تركيا سينشوه التاريخ الإسرائيلي إلى الأبد!

أولت الصحف العبرية اهتماماً كبيراً بالأوضاع اللبنانية الداخلية بعد صدور القرار الاتهامي عن المحكمة الدولية الخاصة بلبنان وتشكيل الحكومة اللبنانية. وإذ أبدت مخاوف على ثورة الأزرق بسبب ما أجمعت على تسميته

بهيمنة حزب الله على الحكومة الجديدة وانحراف المسار السياسي اللبناني عن خط «ثورة الأزرق» والربيع العربي وأن توجع التوترات المذهبية، وسط مخاوف على استقرار العلاقات الأميركية-اللبنانية (...)

نشاطات حزب الحوار الوطني في أسبوع

زار رئيس «حزب الحوار الوطني» المهندس فؤاد مخزومي كلاً من رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، ورئيس «جبهة النضال الوطني» النائب وليد جنبلاط. وقد استقبل مخزومي كلاً من مساعد رئيس الوزراء التركي للشؤون الخارجية النائب سوات كينيكلي وأغلو في منزله في فقرا، واقتصل العام في السفارة المصرية أحمد حلمي في مقر الحزب في المتحف. من ناحيته، زار وفد من «قطاع الشباب والطلاب» في الحزب رئيس لجنة الشباب والرياضة النيابية النائب سيمون أبي رميا ومسؤول الجامعة اللبنانية في التعبئة التربوية لحزب الله الأستاذ عباس قطايا.

الحدث بعيون غربية

واشنطن تجد صعوبة في توجيه الأجندة العالمية!

توزع اهتمام الصحف الغربية على عدّة مواضيع أبرزها كان الملف الأفغاني، والسياسة الخارجية الأميركية حيال الشرق الأوسط. فقد رأى البعض أن من شأن انسحاب أميركي كامل من أفغانستان في العام ٢٠١٢ تعزيز أمن الولايات المتحدة واقتصادها، بعد

أن اتسعت مهمة القوات الأميركية على مدى السنوات العشر الماضية هناك لتشمل هدفاً المفتوح الأمد وهو بناء الدولة. وبحسب أبرز المسؤولين الأميركيين، فإن بقاء القوات الأميركية في أفغانستان حتى العام ٢٠١٤ لن يحل الوضع هناك، (...)

إيلي الفرزلي

في حديث إلى جريدة «الحوار»



الحدث بعيون عربية

شباب مصر يخشون على ثورتهم من الاختطاف!

تداولت الصحف العربية أوضاع الثورة المصرية وعودة شبابها إلى ميدان التحرير، إضافة إلى اجتماع اللجنة الرباعية الدولية لبحث سبل استئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. فاستكرت إحدى كبريات الصحف المصرية عدم توافر شروط العلنية لمحاكمات رموز النظام السابق، داعية لقيام حكومة جديدة لأن الثورة لن تهدأ بغير ذلك، إذ أن ما أخرج الشباب إلى ميدان التحرير مرة أخرى هو الخشية من اختطاف الثورة على يد أعدائها، أكدت إحدى الإفتتاحيات. هذا وحذر البعض من أن اللجنة الرباعية تسعى إلى إعطاء إسرائيل متسعاً من الوقت بانتظار التطورات التي ستسفر عنها الحركات الإحتجاجية في العالم العربي. من ناحية أخرى، أجمعت الصحف على انحياز الكونغرس الأعمى للمواقف المتطرفة الإسرائيلية بعدما قرر قطع المساعدات المالية عن السلطة الفلسطينية إن توجهت إلى الأمم

المتحدة لطلب الإعتراف بالدولة. يبقى أن هنالك من أضاء على منع انطلاق «أسطول الحرية ٢» إلى غزة عبر التأكيد على أن إسرائيل لا تمارس القرصنة وحدها بل تشاركها دول أوروبية ترفع شعارات الحرية وحقوق الإنسان لكنها تمارس نقيضها! فقد أشارت «الأهرام» المصرية تحت عنوان «مطلوب حكومة قوية» إلى أن حكومة عصام شرف جاءت محمولة على أعناق ثوار الميدان، ومنحوها الثقة، وأعطوها الوقت لكي تعمل اعتماداً على أنها تفهم أن مصر في حالة ثورة! فأسفت من أن الحكومة لم تفهم أنها حكومة ثورة يحكمها منطق وأولويات الثورة. والأخطر، كما لاحظت، أن قطاعات عدة منها جاءت بالعديد من الوجوه التي لا تتفق مع المتطلبات الثورية لتولي وزارات خطيرة في زمن أخطرها. وأكدت أنه لم يكن عسيراً على أي أحد يفهم ولو قدراً يسيراً من السياسة أن يبدا بتطهير الداخلية (...)

مخزومي عند الرئيس سليمان

ملء الشغور في الإدارة على قاعدة الكفاءة والكف النظيف



شروط المعارضة وشروط الموالية

فؤاد مخزومي

مما لا شك فيه أن العمل الديمقراطي لا يستقيم إلا بوجود فئة سياسية توالي وفئة سياسية ثانية تعارض، وبوجود حكومة تحكم ومعارضة تراقب. هذا في الديمقراطيات السليمة.

المعارضة السياسية السليمة تكمن في قراءتها الموضوعية لأعمال الحكومة، فتدل على مكامن الخلل في الوقت المناسب وبالسبل والوسائل الديمقراطية كي تأخذ اللعبة الديمقراطية طريقها الصحيح بين الحكم والمعارضة.

والمعارضة في الأصل يجب أن تملك برنامجاً بديلاً، فلا تكون مواقفها رهن متطلباتها الخاصة، فلا معارضة فعالة من دون خطط بديلة للخطط المنفذة من قبل الحكومة القائمة. فقد يحتاج الأمر إلى تصويب وتصحيح وليس إلى إلغاء ونفي، وإلا فإن عجلة الاقتصاد والإجتماع والسياسة تتوقف وتراوح مكانها إلى أن يأتي البديل فحسب. وهكذا يصبح المواطن في حالة انتظار دائمة ولا من يرعى مصالحه لانشغال القوى السياسية بعضها ببعض. والأخطر في حالة الصراع الدائم والبعثي والشرس هو الأمن والاستقرار في البلد.

نحن في «حزب الحوار الوطني» إذ يحدونا الأمل أن تتجه المعارضة كما الموالية إلى تهدئة النفوس وطمأنة اللبنانيين على مستقبلهم، نجد أنه لزاماً علينا في ظل الظروف الراهنة مراقبة كل من الطرفين سواء في الحكومة أم في المعارضة. فإذا كان على حكومة الرئيس نجيب ميقاتي الإنطلاق بعد الثقة لتدبير شؤون اللبنانيين وطمأنة الخارج إلى أن لبنان يفي بالتزاماته في إطار الوحدة الوطنية وتحت سقف السلم الأهلي، فإن على المعارضة في المقابل أن تكون على قدر المسؤولية فتراقب ومن ثم تحاسب على أفعال وليس على أقوال. فمن أجل الحفاظ على حقوق اللبنانيين السياسية والاجتماعية والاقتصادية، يجب التحذير من أن التصعيد السياسي سيؤدي إلى تهريب الإستثمارات وتهشيل القادمين في موسم السياحة والإصطياف وتقادم الأزمات المعيشية والاقتصادية التي يعاني منها اللبنانيون كما المؤسسات على حد سواء.

نحن نجد أن الفساد بات يضرب مختلف المواقع التي تطل معيشة المواطنين في مختلف الميادين خصوصاً الصحية والمعيشية (مواد غذائية، أدوية، مواد زراعية، حتى مساحيق الفسيل، إلخ... تعرض في الأسواق فاسدة وبتواريخ مزورة) عدا عن تأكيد مختلف التقارير بارتفاع مثير لأسعار السلع لا سيما الغذائية؛ مترافقاً مع تراجع النشاط الاقتصادي والتجاري وتراجع في بورصة الإستثمارات وإلغاء حجوزات مصطافين في موسم السياحة والإصطياف حتى أن البعض يتحدث عن إلغاء كثير من النشاطات المدرسية الصيفية مثل المخيمات والرحلات في ما بين المناطق.

هذا الواقع المرير يتطلب مسؤولية من الجهتين: حكومة ومعارضة. والعمل الديمقراطي قائم على تعاون كل من الدولة والموالية والمعارضة. فلا ديمقراطية من دون معارضة بناءة، ولا معارضة هادفة من دون دولة تسعى إلى تطويرها، ولا موالية واقعية وفاعلة من دون معارضة تصحح وتقوم عند كل مفترق لصالح المواطن والدولة في أن معاً.

لذا فإن المطلوب من حكومة ميقاتي في المرحلة الحالية الإستعجال في ملء الشواغر في الإدارة، علماً أن التعيينات الإدارية يجب أن تأتي مدروسة بعناية فائقة بعيداً عن المصالح السياسية الآنية أو الكيدية والإنقام، خصوصاً أن المطلوب الحد من الأضرار الواقعة على الإدارة بسبب غياب التعيينات الإدارية في المراكز الأساسية في الفئات الأولى التي تجاوز حجم الشغور فيها الخمسين في المئة. ومن المحاذير التي يجب تفاديها مثلاً ملء الشغور في الإدارة على قاعدة المحسوبية التي لا يمكن أن تلد إفساداً بل ملء الشغور على قاعدة الكفاءة والنزاهة والكف النظيف.

إن تفعيل حراك مؤسسات الدولة ومؤسسات الرقابة عملية ضرورية لإنقاذ هذه المؤسسات وتفعيل عملها. صحيح أن القاعدة في اختيار المدراء العاميين تستند إلى التوزيع العادل بين الطوائف لمختلف المواقع في الإدارات، ولكن المطلوب هو تفادي الآثار الطائفية والمذهبية التي تعتبر علة اللعل في لبنان. وللبنايين تجارب مريرة في هذا المجال، إذ لا حساب لموظف أو تقييم سواء كان إيجابياً أم سلبياً حين تثار قضية على أنه ابن الطائفة الفلانية أو تابع للمذهب العلاني، فتضيع القضية. والأسوأ في هذا السياق أن الموظف الفاشل يتلقى خلف طائفته والفاقد أيضاً يعمل على الإحتماء بجماعته الدينية، أما المال المنهوب والعمل المسلوب فأضرارهما تقع على كل المواطنين بلا استثناء... وإلا كيف تحولت بعض مؤسسات الدولة إلى مزارع وجاوز الدين العام الستين مليار من غير قدرة على المحاسبة أو التدقيق؟

المطلوب من الحكومة أن تعمل على حفظ الإستقرار والعيش الكريم للمواطنين في الداخل وتحسين صورة لبنان في الخارج، بما فيه مصلحة البلد وسيادته واستقلاله وسلامه أرضيه. والمطلوب من المعارضة أن تتأكد من أن هذه الحكومة تعمل بجد لتأمين هذه الثوابت وتكريسها.

يبقى أن طاولة الحوار التي يرعاها رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان هي المكان الأفضل لطرح القضايا الوطنية الكبرى من دون تعريض الوحدة الوطنية أو السلم الأهلي لأي أذى أو اهتزاز.

الوضع حساس جداً ويفترض مقاربات تتجاوز المزارع الطائفية على اختلافها. فالمطلوب هو إرساء قواعد الديمقراطية الحقيقية عبر تطوير التجربة الديمقراطية وتفعيلها في الحياة السياسية، إذ لن تستقيم الديمقراطية في بلدنا إلا بتفعيل مبدئي المسائلة والمحاسبة، والإصلاح يبدأ بإقرار قانون للإنتخاب عصري وعادل يعتمد النسبية.

ضرورة لإنقاذ هذه المؤسسات وتفعيل عملها. كلام مخزومي جاء خلال زيارته رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان في قصر بعبدا، حيث هنا فخامته على الحكومة الجديدة متمنياً أن تشكل انطلاقة الحكومة مرحلة جديدة من الإستقرار السياسي.

المراكز الأساسية في الفئات الأولى التي تجاوز حجم الشغور فيها الخمسين في المئة، وحذر من ملء الشغور في الإدارة على قاعدة المحسوبية التي لا يمكن أن تلد إلا إفساداً بل على قاعدة الكفاءة والنزاهة والكف النظيف، مشدداً على أن تفعيل حراك مؤسسات الدولة ومؤسسات الرقابة عملية

أكد رئيس «حزب الحوار الوطني» المهندس فؤاد مخزومي أن مسيرة العمل الحكومي يجب أن تنطلق، لافتاً إلى ضرورة أن تأتي التعيينات الإدارية مدروسة بعيداً عن المصالح السياسية الآنية أو الكيدية والإنقام، خصوصاً أن المطلوب الحد من الأضرار الواقعة على الإدارة بسبب غياب التعيينات الإدارية في



... في زيارة إلى جنبلاط

لتفعيل الحياة السياسية بعيداً عن الحساسيات الطائفية والمذهبية

سيما قيام حكومة الرئيس ميقاتي. وأثنى مخزومي على دور جنبلاط في تذليل العقبات أمام الحكومة الجديدة كما في حثه القوى السياسية على التهدئة والنأي بالبلد عن الصراعات العنيفة وصولاً إلى دعواته المتكررة لرفض الفتنة وجهوده الدؤوبة للحفاظ على السلم الأهلي.

الطريق أمام تأمين الظروف الملائمة لتطوير التجربة الديمقراطية وتفعيل الحياة السياسية بعيداً عن الحساسيات الطائفية والمذهبية. كلام مخزومي جاء خلال زيارته رئيس «جبهة النضال الوطني» النائب وليد جنبلاط في منزله في كليمنصو، حيث تطرق البحث بين الرجلين إلى التطورات الأخيرة، لا

أعلن المهندس فؤاد مخزومي أن الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلم الأهلي هو إحدى مهمات حكومة الرئيس نجيب ميقاتي في ظل الظروف الراهنة في لبنان والمنطقة، مؤكداً أن انتظام العمل الحكومي وتفعيل عمل المؤسسات على نحو سليم وشفاف وبعيداً عن الكيدية يسهلان هذه المهمة على الحكومة ويفتحان



من الارشيف

مشروع قانون انتخاب أعضاء

مجلس النواب

الفصل الخامس

في تقديم طلبات الترشح عبر لوائح
أو قوائم مقفلة ومسماة

المادة ٤٠: على أعضاء اللائحة التي تخالف شرط مراعاة التمثيل الطائفي والمناطق المنصوص عليه في المادة ٢٨ من هذا القانون، أن يعملوا على تصحيح هذا الخلل خلال مهلة ٢٤ ساعة، من إبلاغها بقرار وزارة الداخلية برفض تسليمها الإيصال النهائي للسبب المذكور.

إذا تبين أن أحد مرشحي اللائحة غير مستوف للشروط القانونية المؤهلة للترشح للنيابة، تُعطى اللائحة مهلة ثلاثة أيام من تاريخ رفض هذا الترشح لاستبداله بمرشح آخر وفقاً للأصول المنصوص عليها في هذا القانون، على أن تعطى اللائحة، الإيصالات النهائية في مهلة ٢٤ ساعة التي تلي ورود تصريح هذا المرشح. إذا امتنعت اللائحة عن تعيين مرشح بديل، وطلبت من وزارة الداخلية تسليمها الإيصال النهائي رغم هذا النقص، فإنها تتحمل نتائج هذا العيب. إذا امتنعت السلطة المختصة عن إعطاء الإيصال لغير الأسباب المبينة أعلاه، يمكن لرئيس اللائحة المؤقت أو لمن ينيبه من الأعضاء، مراجعة مجلس شورى الدولة باستدعاء بسيط غير خاضع للرسم. وعلى هذا المجلس أن يفصل باعتراضه نهائياً في غرفة المذاكرة خلال ثلاثة أيام.

المادة ٤١: إذا انقضت مهلة الترشح ولم تقدم طلب للترشح في دائرة انتخابية معينة إلا لائحة واحدة مكتملة ومستوفاة الشروط القانونية، فتعتبر هذه اللائحة فائزة بالتزكية، بشرط أن لا يكون قد ترشح عن هذه الدائرة أي لائحة غير مكتملة.

يوجه وزير الداخلية فوراً كتاباً بذلك الى رئيس مجلس النواب. ولا يصار إلى إجراء انتخابات في الدائرة المذكورة.

المادة ٤٢: كل تصريح يقدم إلى وزارة الداخلية بصورة مخالفة للأصول المبينة في المادة السابقة يعد باطلاً.

المادة ٤٣: لا يعتد بانسحاب المرشح المنتمي إلى لائحة، فيما لو قرر الانسحاب من هذا التحالف الانتخابي قبل خمسة عشر يوماً من موعد الانتخاب. إذا حصل هذا الانسحاب قبل بدء سريان مهلة عدم جواز الانسحاب، وجب إثباته بموجب تصريح قانوني مصدق لدى الكاتب العدل بوضع مركز وزارة الداخلية قبل موعد الانتخابات بخمسة عشر يوماً على الأقل.

يعود للائحة أن تسمي مرشحاً بديلاً عن المنسحب ضمن مهلة ثلاثة أيام. تعطي وزارة الداخلية الإيصالات النهائية في هذه الحالة في مهلة ٢٤ ساعة التي تلي ورود تصريح الترشح الجديد. كل من يرجع عن ترشيحه وفقاً للأحكام المبينة في هذه المادة، يحق له استرداد نصف المبلغ الذي أودعه.

المادة ٤٤: إذا لم ترشح أي لائحة أحداً عن مقعد نيابي ما في الدائرة التي تخوض العملية الانتخابية فيها، أو إذا انسحب المرشحون عن هذا المقعد، وأدى ذلك إلى استحالة انتخاب العدد اللازم من النواب في الدائرة، جاز لوزارة الداخلية قبول ترشيحات جديدة تقدم قبل الاقتراع بثلاثة أيام. وإذا تعذر ذلك تؤجل الانتخابات في هذه الدائرة.

المادة ٤٥: تبلغ أسماء اللوائح والمرشحين على هذه اللوائح الذين أعطوا الإيصال النهائي، بلا إبطاء إلى المحافظين والقائمقامين ثم تعلق على اثر وصولها في الأماكن التي تلصق فيها الإعلانات الرسمية.

❖ يضع «حزب الحوار الوطني» بين أيدي اللبنانيين، وعلى أجزاء، مشروع قانون للانتخاب يعتمد النسبية أساساً للانتخابات النيابية، الذي كان قد أعلن الحزب عنه في مؤتمر صحفي في دار نقابة الصحافة في ٢٠٠٥/٩/٨، إسهماً منه في تعزيز الحوار الداخلي حول مختلف القضايا الأساسية، خصوصاً من أجل التوافق على قانون انتخابي جديد يكفل صحة التمثيل الشعبي وعدالته.

مخزومي مستقبلاً كينيكي أوغلو وأحمد حلمي

رئيس الوزراء التركي للشؤون الخارجية النائب سوات كينيكي أوغلو في منزله في فقرا حيث تم التباحث بأوضاع المنطقة. وقد ثمن مخزومي العلاقات اللبنانية-التركية، أملاً بمزيد من التواصل والدعم التركي لاستقرار لبنان والبلدان العربية.

القاهرة، حيث من المقرر أن يلتقي كبار المسؤولين المصريين وكبار المسؤولين في الجامعة العربية. وإثر زيارته إلى القاهرة سوف يقوم مخزومي بجولة أوروبية يلتقي خلالها كبار المسؤولين الأوروبيين. وكان مخزومي قد استقبل مساعد

الداعية إلى الحفاظ على الإستقرار في سوريا والداعمة للإصلاحات التي تشهدها سوريا. كلام مخزومي جاء إثر استقباله القنصل العام في السفارة المصرية أحمد حلمي في مقر الحزب في المتحف، حيث وضع حلمي في ترتيبات زيارته اليوم الجمعة إلى

شدد رئيس «حزب الحوار الوطني» المهندس فؤاد مخزومي على ضرورة استعادة التضامن العربي وقيام جامعة الدول العربية بواجباتها في التنسيق في ما بين الدول العربية لحل القضايا العربية، مرحباً بمواقف أمين عام الجامعة السيد نبيل العربي خلال زيارته إلى دمشق



«حزب الحوار الوطني»

في مؤتمر حول المشروع النهضوي الإسلامي المعاصر

المشروع النهضوي الإسلامي المعاصر، وذلك في فندق «غاليريا».

والفلسفية» لحضور مؤتمر التجديد والاجتهاد الفكري عند الإمام الخامنئي - قراءة في

المكتب السياسي إباد سكرية، دعوة «معهد المعارف الحكيمة للدراسات الدينية

لبي رئيس «حزب الحوار الوطني» المهندس فؤاد مخزومي، ممثلاً بعضو

«قطاع الشباب والطلاب»

في زيارة إلى النائب أبي رميا

... مسؤول الجامعة اللبنانية في التعبئة التربوية لحزب الله

لبنان. وقد استقبل مسؤول «قطاع الشباب والطلاب» إباد سكرية، بحضور حسن طه، وحسن حسون، وأحمد قارورط، وصادق زراقت، وفرح شمس، في مقر الحزب، الموسيقار والمغني وناشط السلام الأميركي بيتر جام. وتم التباحث في إمكانية التنسيق والتعاون في مجال التواصل مع الشباب، خصوصاً أن جام يغني للسلام والحب.

وقطاع الشباب والطلاب» داخل كليات الجامعة اللبنانية على المستوى الطلابي. وقد أعرب قطاعياً عن استعداد التعبئة التربوية لمساعدة القطاع في كل ما يتعلق بشؤون الطلاب. بدوره، شكر سكرية الأستاذ قطاعياً، معتبراً أن هذه المرحلة تقتضي من الشباب والطلاب أعلى درجات الوعي والتحرر من ذهنية التعصب والسلوك الطائفي الذي يقتل ويخش صورة

وقد أثنى النائب أبي رميا على سياسة «حزب الحوار الوطني» العقلانية والوطنية معتبراً أننا لبنان اليوم بحاجة ماسة لهكذا تجربة حزبية جامعة لكل ألوان المجتمع اللبناني. كما زار وفد من القطاع برئاسة سكرية مسؤول الجامعة اللبنانية في التعبئة التربوية لحزب الله الأستاذ عباس قطاعياً في مكتبه في الضاحية، حيث تم التطرق إلى سبل التعاون في ما بين التعبئة التربوية

«قطاع الشباب والطلاب»

زار وفد من «قطاع الشباب والطلاب» في «حزب الحوار الوطني» برئاسة مسؤول القطاع إباد سكرية رئيس لجنة الشباب والرياضة النيابية النائب سيمون أبي رميا في مقر مجلس النواب، حيث أكد سكرية على أن المطلوب اليوم تعزيز الثقافة الوطنية وتصويب العمل الحكومي.



«اللجنة الشبابية» تعقد اجتماعها الأسبوعي

بشدة للحفاظ على السلم الأهلي. كما تطرق الحديث إلى أهمية التواصل مع القوى الشبابية في مختلف قطاعات المجتمع الأهلي.

صادق زراقت، رياض حيدر، حسن طه، حنين سيف الدين، ويمنى كركي. وتم التطرق إلى أهمية التركيز على الوحدة الوطنية المطلوبة

الشباب والطلاب» إباد سكرية، وأعضاء اللجنة: حسن موسى، محمود جعفر، حنين غطاس، علي الزين، فرح شمس، إبراهيم الحافي، أحمد قارورط،

عقدت «اللجنة الشبابية» في «حزب الحوار الوطني» اجتماعها الأسبوعي في مقر الحزب في المتحف، بحضور رئيس اللجنة حسن حسون، ومسؤول «قطاع



إيلي الفرزلي في حديث إلى جريدة «الحوار»



عن حقيقة ما، وهي أن الناس تريد الحقيقة. لكن في الوقت عينه فإن الموقف الرسمي الإسلامي بشكل عام هو إلى جانب التمسك بالحقيقة، ويريدون أن تكون الوسيلة التي تؤدي إلى هذه الحقيقة وسيلة صافية ونقية وطاهرة تستطيع أن تبني على معطيات الموضوع العلمية بشكل صحيح، لا أن تكون قراراً سياسياً بإعدام هذا الطرف أو ذلك كما سبق وحدث في لجنة التحقيق.

- أعلن الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك في مذكراته بأنه اتهم الرئيس بشار الأسد شخصياً بإعطاء الأمر باغتيال الرئيس رفيق الحريري من دون أن يكون لديه أي دليل. ألا يساوي هذا الاعتراف الرئاسي شيئاً في نظر بلمار، أم أن المطلوب معاقبة حزب الله والرئيس ميقاتي لكي يبقى لبنان ضمن الفوضى الخلاقة؟

تصرف شيراك في المرحلة السابقة التي بنيت على وهم واتهام سياسي، أصبحت خارج إطار النقاش. فالمسألة واضحة، كل المرحلة الممتدة منذ سنة ٢٠٠٥ حتى الأمس هي مرحلة بنيت على أساس الاتهام السياسي وتحقيق أهداف سياسية. لدي تصريحاً لريتشارد بيرل إلى صحيفة «لوفينغور» في العام ٢٠٠٦ يقول فيه «إن السياسات المبنية على العلاقات الشخصية هي سياسات مشبوهاة، سياسات لا تؤدي إلى أية غاية. إن الولايات المتحدة وفرنسا عملتا معاً في الماضي في قضايا الشرق الأوسط، لكن المستهجن أنه استوجب من أجل إحداث تغيير في السياسة - السياسة الفرنسية - اغتيال صديق شخصي لشيراك». وهذه إشارة إلى جريمة اغتيال الرئيس رفسق الحريري. إنه حصل لكي يغيّر في موقف فرنسا وموقف الرئيس شيراك بالتحديد، خصوصاً أنه جاء بعد حرب العراق. وهذا يعني أن مسألة استثمار الرئيس الحريري في السياسة الإقليمية والدولية أصبح أمراً واضحاً.

- بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في ١٩ آب عام ١٩٩١، راجت فكرة النظام العالمي الجديد القائم على السيطرة الأميركية، وخاضت الولايات المتحدة العديد من الحروب؛ منها حرب تحرير

٢٠١٢، لأن المعيار هو المذهبية. وليس هنالك ما يمنع استنهاض المذهبية، من الاستعراض إلى الاستنفار ودفع المال كما سبق وحصل.

- قرأنا في إحدى الصحف أن فريق ١٤ آذار كان يحاول إطالة المناقشات في جلسات الثقة إلى يوم الجمعة حتى تكون هنالك تظاهرات بعد صلاة الجمعة؟

لا أعتقد أن هذا كلام دقيق، ففي لبنان لا يستطيع فريق ١٤ آذار أن يؤدي المرجو من حركته الاعتراضية في ظل المعطى الدولي والإقليمي القائم حتى تاريخه، فلا تصريح وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل الذي يدعو إلى التعتل والحكمة، ولا الموقف الدولي يبين أنهم مستعجلون لحرق المراحل في مسألة إطالة أمد الصراع في لبنان. ما يقوم به فريق ١٤ آذار اليوم هو فقط محاولة تزيين وتثقيف الرأي العام بما يتلاءم مع إعادة استنهاض الواقع على الأرض، وفي مرحلة أخرى استنهاض الدول والرأي العام العالمي والعربي بما يخدم هذا التوجه حتى تتوفر «الوليمة» لخطوة أجنبية ما إذا توفرت ظروفها في مرحلة معينة، ولا أعتقد أن تلك المرحلة ستوفر قبل شهر تشرين الأول المقبل.

- أكد بيان صدر عن مؤتمر موسّع عقده «حركة التوحيد الإسلامي» وشارك فيه علماء ورجال دين من قوى وأحزاب وهيئات وجمعيات إسلامية وممثلين عن «جبهة العمل الإسلامي»، و«حركة التوحيد الإسلامي» و«لقاء العلماء والدعاة في الشمال» و«اللقاء التضامني الوطني» و«حركة شباب النهضة الإسلامية» و«ملتقى الثقافة والفكر»، وجمعيات وشخصيات مستقلة، وجوب معاقبة قتلة الرئيس الحريري لكن المحكمة الدولية ليست السبيل الموصل للحقيقة، فضلاً عن بيان صدر عن سماحة المفتي قباني شدد فيه على ضرورة «إشراك عنوان المحكمة كمادة للتصارع السياسي». كل هذه الآراء التي تريد الحفاظ على لبنان الموحد تساوي لاشيء في نظر ١٤ آذار، فقط هم الذين يريدون معرفة الحقيقة؟

كل هذه المواقف يجب أن لا تميمنا

عدم الاستقرار. عندها لا تكون المعركة مقايضة بين العدالة والاستقرار.

- ابتدأت معركة جس النبض بين ١٤ آذار وحكومة الرئيس ميقاتي، إذ دعا النائب نهاد المشنوق وزراء حزب الله للتحني من الحكومة. هل الأدلة والقرائن التي أذاعها سماحة السيد نصر الله والمعلومات التي نشرها عن بعض المحققين تساوي لا شيء في نظر ١٤ آذار؟ أم أنهم يتذكرون في تحليلهم السياسي؟ أم أن المطلوب عندهم الغوص في المعركة حتى لو كانوا خاسرين؟

هذا الكلام السياسي لفريق ١٤ آذار هو تصرف سياسي، وهذه محاولة واضحة لاستصدار قرار ولجّز المجتمع الدولي إلى أخذ قرارات معينة تخدم المعركة السياسية الداخلية. أنا أفهم هذا التصرف، مثلاً عندما يقول نائب الرئيس السوري السابق عبد الحليم خدام عبر محطة «العربية» في ٥ تموز الحالي «أنا مع استدراج الحلف الأطلسي لكي يقصف سوريا ويهجم عليها»، لكي يلقي عائلة الأسد في السجن، فهذا الكلام سياسي بالطبع، ولكنه لا يأخذ بعين الاعتبار القيم الوطنية في الأساس. هذا كلام لا يأخذ الحقيقة بعين الاعتبار، حقيقة الماسي التي ستولدها هذه الخطوة والموت والدمار والتحلل والتفتت وإلى ما هنالك من مخاطر ستعرض لها سوريا قياساً عليه. هنا ينطبق المبدأ ذاته، فهذه محاولة تأسيس لأرضية استدراج المجتمع الدولي لاتخاذ قرارات دولية تؤدي إلى خلق واقع في لبنان يظن أنه يؤدي إلى التعاطي مع لبنان على أنه غرة، وهذا أمر خطير لأنه سيرتك انعكاسات في غاية الخطورة على لبنان.

- هل تسجّل «المعركة، التي حصلت أثناء مناقشة البيان الوزاري نقطة إيجابية لصفوف ١٤ آذار كي يكسبوا انتخابات ٢٠١٣؟

هذا ليس معيار لبناني، فلبنان عبارة عن كيانات مذهبية، وليس هنالك وطن لبناني واحد، فهناك أوطان لبنانية، كل كيان له حدوده وإعلامه وإعلامه وماليته ومؤسساته وثقافته ودينه واجتهاده. وبالتالي المحاولة الكبرى هي في كيفية التركيز على نقطة مركزية، وهي استنهاض المذهبية. ولذلك لا نعلم ماذا سيحدث في انتخابات

والمعيار للعدالة الدولية أكثر - يكونون هم طلاب حقيقة بالفعل وبعيدين عن الاستثمار السياسي في تبني هذا الأمر.

- ما رأيكم برّد القاضي بلمار حول كفاءة ونزاهة العاملين في مكتبه؟

من واجبه أن يقول هذا الكلام، لأنه إذا ما أجاب وقال إنهم غير نزيهين يكون ما بني على الباطل فهو باطل. ولكن لا يكفي أن يرد، فيجب عليه أن يتحقق من مسألة الرشوة، ويجب أن يقول ما إذا كان ذلك من تدبير الاستخبارات البريطانية أم لا. لقد اعترف أحد الضباط المحققين لتلفزيون «أبو ظبي» أنه كان يعمل في الاستخبارات ومهمته مطاردة حزب الله والمنظمات الإرهابية، إذا كيف سيكون نزيهاً؟ هناك حد أدنى من المنطق، إذا كان يريد أصحاب خبرة، فليستدع أصحاب خبرة ويبدأ العمل، ولكن هذه أجهزة استخبارات معنية بالحرب على حزب الله.

- نقلت صحيفة «النهار» عن مصدر قانوني بارز أن اتهام ليمان بالرشوة ووثيقة نقل أجهزة الكومبيوتر عبر إسرائيل لا تنضويان على أهمية قانونية بل تؤديان إلى معركة سياسية طويلة الأمد علماً أن تلفزيون «الجديد» عاد وأكد صحة الوثيقة التي بثتها شاشة «المنار». كرجل قانون، كيف تفسر المصدر المذكور على كلام السيد نصر الله، وما هو الشيء القانوني الصحيح الذي قاله المصدر القانوني؟

أنا لا أستطيع أن أفهم هذا الكلام، فبصرف النظر عن قانونية الخطوة أو عدم قانونيتها، وصحة الخطوة بالاتهامات أو عدم صحتها، نحن معنيون بالتثبت من هذا الموضوع، فهذا موضوع يحتاج إلى نقاش. الحكومة اللبنانية لم تأخذ المبادرة بالذهاب إلى مجلس الأمن للنقاش على قاعدة جدية الارتياح المشروع أو عدمه ولذا لا قيمة لكل الكلام. وبالتالي إذا كانت هنالك أخطاء ترتكب فسيكون هنالك إفساح في المجال للاستمرار في غيرهم، وإذا لم تكن هنالك أخطاء فستكون ملتبسة على نصف اللبنانيين على الأقل، وبالتالي يكون هذا مصدر من مصادر عدم الاستقرار.

لقد قال سماحة السيد نصر الله الاستقرار والعدالة سوية، ونحن نرفض أن نقول إن الاستقرار مقابل العدالة. هذا ظلم وكلام فيه اتهام. أنا مع السيد نصر الله في هذا الكلام. نعم، العدالة هي مدخل الاستقرار، لكن للعدالة شروط. العدالة لا تنتجها أجهزة الاستخبارات البريطانية والأميركية والألمانية والأسترالية في حربها المكشوفة على ما تسميه «الإرهاب».

ولنفترض أن اتهام ليمان بالرشوة ووثيقة نقل أجهزة الكومبيوتر عبر إسرائيل تؤديان إلى معركة سياسية طويلة الأمد، فهذه المعركة يجب أن توضع أوزانها ولا يجوز أن تستمر لأنها ستخلق التباساً وانقساماً جدياً وعميقاً في الرأي العام اللبناني سيؤدي إلى

المعنيين في التحقيق، لجنة التحقيق التي تعتبر جزءاً من الكيان القضائي المكوّن للمحكمة الدولية، وانتفاء رئيس المحكمة الدولية كاسيزي باعتباره كما وصف في مؤتمر «هرتزليا» أنه صديق كبير لإسرائيل. ونحن نعلم أن هذا الحزب هو حزب مقاوم وهنالك قرار مركزي استراتيجي باستهدافه.

إذا، مسألة الارتياح المشروع مسألة جدية، وهي ليست مسألة مزاجية أو كيفية. فلا يمكن لأحد أن يجلس بين فكّي الأسد، ثم يقول لماذا عضيبي أو لماذا أكلتي؟ من هنا لا بد من أن يتم مقارنة الأمر بصورة علمية. ولذلك، اقترحت بصورة واضحة أن على هذه الحكومة، وهذا أمر يتعلق بالشكل وليس بأساس الاتهام، بأننا لا نتناقص مسألة الاتهام ومدى تماسكه وصحته وبراءة المتهمين أو عدمها لأننا لسنا بصدد ذلك، إذ لا نملك من الأدلة شيء والمضبطة الاتهامية لا تزال سرية، ولا نستطيع أن ندلي برأينا في هذا المجال. أما بالشكل، فمسألة الارتياح المشروع متوفرة، ويحق للدولة اللبنانية ممثلة بحكومتها وبالتالي باتزاماتها نحو أبنائها ورعائها وللحوار دون الظلم، أن تحاول أن تناقش هذه المسألة في مجلس الأمن. وهذا حق من حقوقها وفقاً للبروتوكول الموقع بين الدولة اللبنانية والجمعية العامة للأمم المتحدة بصرف النظر عن دستورتها وقانونيتها. إذا، يحق لهذه الحكومة أن تتجه إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن لمناقشة مسألة الارتياح المشروع استناداً للأدلة التي طرحت وللتراكمات من التصرفات التي سمحت بهذا الارتياح المشروع، خصوصاً أن «دير شبيغل» وكثير من الإعلام العالمي كان قد نشر مضمون الاتهام قبل سنة ونصف من صدوره ويتناول هؤلاء الأشخاص شخصياً دون غيرهم. من هنا تأتي مسألة التعاطي الجدي لحماية الحقيقة التي تقتضي قراراً لبنانياً، لا قراراً من الحكومة اللبنانية بسلوك هذا المسلك، وأنا أدعو الطرف الآخر، الفريق المعارض، إلى تبني هذه الخطوة، لأنه عندما تتجلى هذه المسألة - سواء انجلت برفض الأدلة أم بتغيير القضاة لمصلحة قضاة قد يتمتعون بمصداقية

المعنيين في التحقيق، لجنة التحقيق التي تعتبر جزءاً من الكيان القضائي المكوّن للمحكمة الدولية، وانتفاء رئيس المحكمة الدولية كاسيزي باعتباره كما وصف في مؤتمر «هرتزليا» أنه صديق كبير لإسرائيل. ونحن نعلم أن هذا الحزب هو حزب مقاوم وهنالك قرار مركزي استراتيجي باستهدافه.





الإستراتيجية. ولكن هذه المحاولة فشلت عبر تماسك الجيش والشعب السوريين ووضوح المؤامرة عند الشعب السوري ودور الرئيس بشار الأسد الذي كان قادراً أن يأخذ القرارات الكبرى بالحسم، فأسقط بنغازي ١ في حوران، وبنغازي ٢ في تل كلخ، وبنغازي ٣ في جسر الشغور.

اليوم، تغلبت سوريا على قدرة الخارج على التحرك والتعاطي مع الأحداث التي تشهدها. فقد أصبحت هذه التحركات داخلية تستمر بالضغط لأخذ مزيد من التنازلات. وأنا أعتقد أن الأحداث لم تعد تشتمل على مخاطر استراتيجية في سوريا كما كانت في بداياتها.

❖ **حاوره رئيس «لجنة الأشرافية وشرق بيروت» في «حزب الحوار الوطني» الأستاذ عاصي حيار**

ثم تابع إلى مصر سنة ١٥١٨، وأتى شريف مكة وقدم له مفاتيحها، وقال له: أنت خليفة المسلمين. والآن يتم تنفيذ السيناريونفسه، حاولوا الضغط على الرئيس بشار الأسد كي يسلم تدريجياً بالتخلي عن السلطة لمصلحة الجماعات الموالية لتركيا ونفوذها بحكم الواقع الجيوسياسي، وهو ما سيؤدي إلى وقوع سوريا مع الدور المتعاطف القادم للإخوان المسلمين في مصر. ويربط الإخوان المسلمين بتركيا رباطاً خاصاً. وهذا سيكون مقدمة لقيام المملكة العربية السعودية بتسليم مفاتيح مكة إلى السلطان الجديد في المنطقة. ويرافق ذلك إرادة صهيونية إسرائيلية بتفتيت سوريا، فتفتيتها سيكون لمصلحة إسرائيل. إذ أنه عندما يحين وقت تقسيم «قالب الحلوى» ستصبح هناك إمكانية لتأخذ حصتها بما يخدم أمنها الاستراتيجي. فمن هنا تأتي أحداث سوريا بأهدافها ومغازيها

رايس. خرجت إسرائيل تجرّ أذيال الخيبة وهي مذلولة باعترافها وباعتراف العالم كله. كل الذي نشهده اليوم هو نتيجة لما حصل في سنة ٢٠٠٦. أصبح هنالك اليوم معطى جديد للمنطقة، وهو شرق أوسط آخر، فقد دخلت تركيا إلى المنطقة بالإضافة إلى إيران. حاولوا، عبر مسح العروبة والمنطقة العربية وتدمير العراق كدولة عربية كبرى وأساسية، إنشاء شرق أوسط جديد مثلث الأطراف: تركيا-إيران-إسرائيل. في هذه التركيبة، رأت إسرائيل أن حصتها قليلة جداً، فهي رأت أنه لم يعد لديها دور كبير لتلعبه بدخول تركيا كدولة عظمى وإيران كدولة عظمى. حتى أن غزوة خرجت عن نفوذها، وهنا كان التناقض بينها وبين تركيا. فما نشهده اليوم هو محاولة تركيا لترجمة دورها في المنطقة إلى واقع عملي في الأنظمة العربية عبر الجامعات الإسلامية المرتبطة بها. والإستراتيجية التركية قائمة على التالي:

عينها على الجنوب، (تأخذ سوريا ومصر)، عندها تأتي المملكة العربية السعودية وتسلم مفاتيح مكة للسلطان الجديد خليفة المسلمين، هذا ما حدث منذ أيام السلطان العثماني محمد الفاتح. ف عندما قام محمد الفاتح بمعركة مع الشاه إسماعيل الصفوي باتجاه إيران وانتصر، لم يتابع سيره باتجاه إيران، كانت عينه على الجنوب، عاد إلى سوريا ودخلها، وانتصر على المماليك سنة ١٥١٦.

الأوسط»، ليس واضحاً، فهو يتغير من وقت إلى آخر. أنا شخصياً كنت أرى مشروع «الشرق الأوسط الجديد» على الشكل التالي: أولاً: ليس هنالك مشروع «شرق أوسط جديد» أميركي، بل مشروع «شرق أوسط جديد» تريده إسرائيل في المنطقة. كلنا يتذكر كتاب الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز حول مسألة الشرق الأوسط الكبير، وكيف ذهب إلى المغرب، ومعه ١٥٠ مشروع اقتصادي، وكيف أن الإقتصاد العربي مرتبط كله بتقنية المواصلات. كما أن كافة القضايا الأخرى مرتبطة بإسرائيل: كيف أتى بيريز يعرض على المنطقة سلاماً تحت عنوان «إسرائيل الكبرى عبر الإقتصاد»، وكيف حاول أن يعزل إيران عبر هذه المسألة، وكيف قامت إيران بردة الفعل، فهذه كلها مكتوبة في عدة كتب، وكيف فشل هذا المشروع وكيف أتت التطورات لتثبت أن ما يسمى بإسرائيل الكبرى «ما بين الفرات والنيل يمتد ملكك يا إسرائيل» لم يعد لها مجال للتنفيذ والتطبيق.

ثانياً: لأن إسرائيل ليس لديها كثافة سكانية لماء المنطقة. ثالثاً: لأنه ليس لديها قدرة أمنية لحماية هذه المنطقة. وأكبر دليل على ذلك ما حدث عام ٢٠٠٦. فمنطقة صغيرة كالجنوب اللبناني لم تقدر أن تحقق فيه ذلك الإنتصار الذي شاءته تحت عنوان ولادة الشرق الأوسط الجديد الذي أعلنت عنه وزيرة الخارجية الأميركية آنذاك غونداليزا

الإسلامية بعضها ببعض (السنية- الشيعية)، وإشغال الحرب في العالم الإسلامي وضربه بعضه ببعض (عرب وفرس على سبيل المثال) فهذه كلها أهداف صهيونية تم تحقيقها من خلال الإدارة الأميركية في المنطقة. ولكن الولايات المتحدة الأميركية في الوقت عينه أثبتت أنها عاجزة عن إشغال الحروب، فهي ليست قادرة على لجم أوضاعها وسياساتها الهادفة إلى الإنتشار في كل أنحاء العالم، لأن شعبها لا يريد الحروب في الخارج ودفع الأثمان. إن الأزمة المالية الإقتصادية رهية في الولايات المتحدة الأميركية، فكل سياستها في الشرق الأوسط ترمي إلى الحؤول دون وصول الصين إلى الموارد التي تؤمن لها النمو وتجعل من الصين القوة الفائزة والرائدة على المستوى الإقتصادي في العالم، خصوصاً في العام ٢٠١٦، إذ إن حجم الديون الأميركية ومعدل عجزها وصل إلى درجة دفعت مجلس الشيوخ إلى أن يمنع الإدارة من الإستدانة من أي نوع كانت، فهي لم تعد قادرة على حمل وزرها. لذلك فإن الولايات المتحدة لم يعد باستطاعتها أن تلعب دوراً مرجعياً قطبياً وحيداً مقررراً في العالم، لا بدّ من الشراكة القطبية.

- **إذاً، بدأ تنفيذ مشروع «الشرق الأوسط الجديد»، الذي أطلقته وزيرة الخارجية الأميركية السابقة غونداليزا رايس؟** في الحقيقة، إن موضوع «الشرق

تتمة المنشور في الصفحة ٤

الكويت، ومن ثم تحرير العراق، وقتلت مئات الآلاف من المدنيين. وخاضت أيضاً حرباً قاسية في أفغانستان بعد أحداث ١١ أيلول (التي يلغها الغموض إلى اليوم)، وبعدها أقرت أميركا بشراكتها في حرب تموز على لبنان عبر إسرائيل واليوم تفتعل المشاكل في سوريا، ما هو موقفكم من هذا التحليل؟

هذا الكلام دقيق تقريباً، فبعد سقوط الإتحاد السوفياتي، مرت مرحلة، برزت فيها الولايات المتحدة الأميركية على أنها أحادية المرجعية القطبية على مستوى الكرة الأرضية، وتم خوض حروب على هذا الأساس سواء في العراق أم في أفغانستان. ولسوء الحظ أنها لم تكن سياسة أميركية فحسب، بل كان العقل الإسرائيلي قابع في المؤسسات الأميركية في كل ما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، فهو الذي حرّك بصورة مركزية الإدارة الأميركية، وقد حققت هذه الحروب الكثير من أهدافها وخصوصاً الأهداف المتصهنية، فقد هدفت الحرب على العراق إلى تفتيته وإلغاء دوره كطاقة استراتيجية في وجه إسرائيل. والولايات المتحدة تضع يدها على البترول العربي، دون أي لبس، إذ أن تفتيت العراق هو مسألة يهودية صهيونية هدفها إشغال الحرب

رأي

التدويل والتقسيم يحيطان بمصر... فما تنتظره قياداتها بعد؟

صبحي غندور

وذاك، بل تلعب أيضاً المصالح الدولية والإقليمية دوراً هاماً في تقرير مصير بعض البلدان العربية.

إن مصر معنيّة الآن بشكل كامل في كل ما يحدث بالمنطقة. والأمن القومي المصري والعربي يتطلب الآن تحركاً سريعاً وجاداً من المجلس العسكري الذي يقود مصر حالياً، فمصر هي الآن بين بلدين عربيين يشهدان مخاطر داخلية كبيرة (السودان وليبيا) وهامها الآن يتجهان نحو هاوية التقسيم والتدويل، ممّا يشكل بالتالي، على الأمن الوطني المصري، مخاطر كبيرة.

طبعاً، المراهنة الأولى والأخيرة يجب أن تكون على شعب كل بلد عربي لإحداث التغيير السليم في الأوطان، ممّا يُحمّل «القوى المعارضة» مسؤولية كبيرة في الحرص على هدف وحدة الشعب ووحدة الأرض وعروبة البلد واستقلالته الوطنية ورفض الانجرار إلى مشاريع الهيمنة الدولية والإقليمية.

وبمقدار ما تألم العرب سابقاً من وجع سياسات قام بها حكم السادات- مبارك منذ توقيع المعاهدة مع إسرائيل، ومن تهيمش ثم لدور مصر العربي، بقدر ما يشدهم الأمل اليوم بعودة مصر إلى دورها الريادي لصالح مصر وكل العرب.

❖ **مدير «مركز الحوار العربي» في واشنطن**

وحيثما ثار شباب مصر لتغيير أوضاع دستورية واجتماعية مصرية، كانوا أيضاً يجسدون بذلك أملاً كبيراً لكل العرب بتغيير واقعهم أيضاً، واقعهام الداخلي وواقع أمتهم كلها.

إن أهمية ما حدث في ثورة يناير المصرية هو إحياء الأمل لدى عامة العرب بإمكان التغيير وبدعم الاستسلام للباس القاتل لإرادة وأحلام الشعوب بمستقبل أفضل. لكن الأمة العربية ما زالت تعاني من انعدام التضامن العربي ومن الانتقاسات والصراعات، ومن هشاشة البناء الداخلي وغياب الديمقراطية السياسية، ممّا يسهل الهيمنة الخارجية على بعض أوطانها ويدفع بالوضع العربي كله نحو مزيد من التنازح والتخلف والسيطرة الأجنبية.

الأمة العربية تحصد الآن نتائج سياسات حكام فاسدين في ظل اشتغال دور الطائفين والمذهبيين والمتطرفين العاملين على تقطيع أوصال كل بلد عربي لصالح مشاريع أجنبية وصهيونية.

وهناك نماذج مختلفة من حركات التغيير السياسي التي تشهدها المنطقة العربية حالياً. إذ إن أمراض جسم النظام العربي الراهن ليست لها وصفة طبية سياسية واحدة. وما نجح في تونس ومصر لن يكون بالضرورة هو حال البلدان العربية الأخرى التي تشهد حالياً انتفاضات وتحولات سياسية هامة. وليست الظروف الداخلية فقط هي عناصر الاختلاف بين هذا البلد

ولتصحيح واقع فرضه المستعمر لكي تسهل هيمنته على ثروات ومقدّرات الأمة العربية وعلى موقعها الجغرافي الهام.

فقد ادرك جمال عبد الناصر دور مصر الريادي في التاريخ القديم والحديث، وبأن مصر لا يمكن أن تعيش منعزلة عن محيطها العربي وعمّا يحدث في جناح الأمة في المشرق والمغرب، بينما مصر هي في موقع القلب، وبأن أمن مصر وتقدمها يرتبطان بالتطورات التي تحدث حولها.

ولو ظهر جمال عبد الناصر في غير مصر لما استطاع أن يكون عظيماً بدوره، ولما كانت تجربته بالقيمة نفسها. فالعنصر الأهم في قيمة تجربة ناصر هو مكانها، أي مصر، وبما هي عليه مصر من موقع جغرافي يربط آسيا وأفريقيا، وشرق العرب بمغربهم، ولما كان -وما يزال- لهذا الموقع من أهمية استراتيجية لكل من أراد الهيمنة على عموم المنطقة.

وصحيح أن ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ كانت «مصرية» المنطلق، كما هي ثورة يناير الآن، لكنها كانت «عربية» في قضاياها ومعاركها وأثارها السياسية والفكرية والاجتماعية، وهذا بعدّ ذاته كان كافياً لانشداد كل العرب إلى ما يحدث في مصر ماضياً وحاضراً. فالاختلال بتوازن مصر وبدورها يعني اختلالاً في توازن الأمة العربية كلها، وهذا ما حصل فعلاً بعد زيارة السادات لإسرائيل ثم توقيع معاهدات «كمب ديفيد» في العام ١٩٧٩.

هو من الجيوش العشرة الأولى في العالم ويصل حجم القوات البرية فيه إلى حوالي نصف مليون جندي إضافة إلى مليون من جنود الاحتياط، كما يملك الجيش المصري أكثر من خمسة آلاف دبابة. فجيوش بهذا الحجم قادر على التحرك غرباً وجنوباً وشرقاً، إضافة إلى دوره الداخلي، لو توفر القرار السياسي لذلك.

لقد كانت ثورة ٢٣ يوليو في مصر عام ١٩٥٢ نموذجاً رائداً لحركات التحرر الوطني في العالم، وللتغيير الاجتماعي والسياسي الذي تأثرت به المنطقة العربية عموماً، وترك أثاراً هامة على شعوب أفريقيا وأميركا اللاتينية وعلى معظم دول «العالم الثالث» التي كانت تعيش أيضاً ظروفًا مشابهة لأوضاع البلاد العربية.

ولم يحدث هذا الاهتمام العربي والتأثر الدولي بثورة ٢٣ يوليو بمجرد قيامها في العام ١٩٥٢، لكنه حدث من خلال قرار عبد الناصر بتأميم قناة السويس ومواجهة العدوان الثلاثي: البريطاني، الفرنسي، والإسرائيلي على مصر في العام ١٩٥٦. فهذه كانت معركة الإرادة الوطنية ضد الهيمنة الأجنبية، ومعركة التحرر من الاستعمار والاحتلال، وتلك آنذاك كانت قضية دول «العالم الثالث» كله، كما هي الآن «المسألة الديمقراطية».

كذلك كان تجاوب الشعوب العربية مع قيادة ثورة ٢٣ يوليو حينما أطلق قائد الثورة جمال عبد الناصر الدعوات لتضامن الأمة العربية ولوحدة شعوبها،

حيث هاجس الحرب الأهلية في اليمن. أمّا على الطرف الشرقي الشمالي، فمصر مهددة أيضاً باحتمالات الفتان الأمني والسياسي الممكن حدوثه في الشرق العربي نتيجة تفاعل حاصل الآن بين أوضاع داخلية وأشكال مختلفة من التدخل الإقليمي والدولي السافر في العراق وسوريا ولبنان.

هذا كله في ظل حضور حكومة نتنياهو وما هي عليه من مواقف سياسية ومشاريع تقسيمية للمنطقة، ومن فيها من مسؤولين دعوا أيام حكم حسني مبارك علناً إلى ضرب مصر، فكيف يفكرون الآن بعد ثورة يناير فيها؟

الم تتقل صحيفة «الشرق» المصرية في عددها يوم ٢٠١١/٦/٤ عن الجيش المصري تحذيره من مخطئ لتقسيم مصر إلى ثلاث دويلات؛ وبأن «القوات المسلحة لديها وثائق تشير إلى مؤامرة تحيكتها أطراف داخلية وخارجية لتفتت مصر إلى ثلاث دويلات، وطرد الفلسطينيين من غزة إلى سيناء، وتقسيم الدول العربية على غرار ما حدث في السودان»!

ماذا تنتظر القيادات المصرية للتحرك عربياً الآن وليس التعامل اليومي فقط مع تداعيات الشأن الداخلي المصري؟! فلا صحة إطلاقاً للمنطق الذي يقول إن القوات المسلحة المصرية مشغولة في أمور داخلية ولا تقدر على التحرك في جبهات أخرى. فهناك فرقة عسكرية مصرية واحدة معنيّة بهذا الوضع الداخلي بينما الجيش المصري

الحدث بعيون عربية

شباب مصر يخشون على ثورتهم من الاختطاف!

تمة المنشور في الصفحة ١

بأسرع ما يكون ومحكمة قتلة الثوار، سائلة: هل كان من الصعب وقف الضباط المتهمين بقتل المتظاهرين عن العمل؟ أم أن أقصى درجات العبث الذي لم تشهده أي دولة في العالم كان بأن يذهب هؤلاء إلى المحاكم ثم يعودون لممارسة عملهم بعد ذلك؟ واستكرت أن محاكمات رموز النظام السابق وبقية الفاسدين لم تتوافر لها شروط العلنية، ولم يأت التعامل معهم بوصفهم دمروا حياة المصريين، بل جرى التعامل بليوننة وتبدل الموقف وكان هؤلاء القتلة والفساد هم الضحايا المطلوب العناية بهم في مقابل أسر الشهداء والمصابين! وخلصت إلى أن المطلوب الآن هو حكومة قوية جديدة لأن الثورة لن تهدأ، ولا شيء يعيد الثقة سوى مجيء حكومة أخرى.

وتحت عنوان «بالحوار والثقة... تستمر الثورة»، لفتت «الجمهورية» المصرية إلى أن معظم قوى ثورة الخامس والعشرين من يناير المجيدة عادت إلى ميدان التحرير للتأكيد على ضرورة تنفيذ كافة مطالبها المشروعة التي تهدت القوات المسلحة الباسلة بتنفيذها بعد أداء المجلس الأعلى الحاكم في مصر، أن تولت حماية الثورة والثوار ومنعت الأذرع الأخطبوطية للنظام الفاسد من خنقها وقتلهم. وشددت على أن ثوار ميدان التحرير اليوم لهم ما يمكن تسميته بالتحفظات على مسيرة الثورة، خصوصاً في ما يتعلق بعملية القضاء على النظام الفاسد، مما يوجب، برأيها، إجراء حوار صريح بين كافة الأطراف مبني على الثقة المتبادلة والحرص على سلامة الوطن. وخلصت إلى القول، كلنا مصريون ووطنيون نريد أن نزيل العوائق أمام انطلاق مسيرة الثورة وبلوغها أهدافها لأن في ذلك مستقبلاً زاهراً لمصر ووطننا وشعبنا.

وأكدت «الراية» القطرية تحت عنوان «تحقيق أهداف الثورة» أن سلسلة القرارات الإصلاحية التي أصدرها رئيس الوزراء المصري عصام شرف لا تبدو قادرة على إقناع المحتجين في ميدان التحرير في القاهرة على إخلاء الميدان، لافتة إلى أن خروج عشرات آلاف المتظاهرين إلى ميدان التحرير يهدف كما هو واضح للضغط على المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحاكم والحكومة المصرية للوفاء بما وعد به من إصلاحات، إذ أنهم ينتقدون بشدة البطء الشديد الذي يتسم به أداء المجلس الأعلى الحاكم في مصر، وهو ما تخوفت من أن يدخل مصر في حلقة مفرغة قد تؤثر على الوضع الاقتصادي الناشئ أصلاً. وشددت على أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة مطالب بسرعة البت في مطالب الثورة لاستعادة الثقة به. وإذ رأت أن قرارات شرف التي جاءت استجابة لمطالبات شباب الثورة هي خطوة في الاتجاه الصحيح، اعتبرت أنها لا تلي مطالب الثوار خصوصاً في وقف المحاكمات العسكرية للمدنيين وتحقيق المطالب الاجتماعية والاقتصادية للمصريين. وختمت بالتأكيد أن ما أخرج شباب الثورة إلى ميدان التحرير مرة أخرى هو الخشية من اختطاف الثورة على يد أعدائها.

بدورها، أكدت «الوطن» السعودية، تحت عنوان «إسرائيل تكسب الوقت» أن الفلسطينيين لا يتوقعون أن يأتي اجتماع اللجنة الرباعية الدولية في واشنطن بالترياق، لافتة إلى أن اللجنة محكومة إلى حد كبير بالتوجيهات الأميركية. وأضافت أن واشنطن لم تقدم حتى اليوم تصوراً لما تطلقه بصورة مستمرة، أي العودة إلى طاولة المفاوضات. وتساءلت عن المدى الذي ستتحرك ضمنه اللجنة الرباعية، طالما أن بنيامين نتنياهو قد وضع سقفاً لأي

مفاوضات: لا عودة إلى حدود الـ ٦٧ وأن القدس ستبقى «موحدة» كعاصمة للكيان الصهيوني، وأن إسرائيل دولة يهودية. وأكدت أن اللجنة تسعى إلى إعطاء إسرائيل متسعاً من الوقت لاستيطان ما يمكن استيطانه من أرض الضفة وتهويد ما يمكن تهويده من القدس، بانتظار التطورات التي ستسفر عنها الحركات الاحتجاجية في العالم العربي، التي جزمّت بأنها تقلق إسرائيل بقدر ما تقلق الولايات المتحدة، خصوصاً أن التجربة المصرية، لم تكن مشجعة، لافتة إلى النسف المتكرر لأنبوب الغاز الذي يغذي إسرائيل، وتساعد المطالبات الشعبية بإلغاء اتفاق «كمب ديفيد»، وعودة فلسطين بقوة إلى وجدان الشارع المصري. وختمت بأن على الفلسطينيين التمسك بمواقفهم وفي مقدمتها ولوج قاعة الأمم المتحدة، كما أن على الدول العربية دعم هذا التوجه وعدم الرضوخ للإملاءات السياسية من بعض الغربيين.

ولفتت «الدستور» الأردنية إلى مواقف الملك الأردني في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، إذ دعا مؤخراً المجتمع الدولي لضرورة تحمل مسؤولياته لإزالة العراقل والعقبات التي تعترض مفاوضات: لا عودة إلى حدود الـ ٦٧ وأن القدس ستبقى «موحدة» كعاصمة للكيان الصهيوني، وأن إسرائيل دولة يهودية. وأكدت أن اللجنة تسعى إلى إعطاء إسرائيل متسعاً من الوقت لاستيطان ما يمكن استيطانه من أرض الضفة وتهويد ما يمكن تهويده من القدس، بانتظار التطورات التي ستسفر عنها الحركات الاحتجاجية في العالم العربي، التي جزمّت بأنها تقلق إسرائيل بقدر ما تقلق الولايات المتحدة، خصوصاً أن التجربة المصرية، لم تكن مشجعة، لافتة إلى النسف المتكرر لأنبوب الغاز الذي يغذي إسرائيل، وتساعد المطالبات الشعبية بإلغاء اتفاق «كمب ديفيد»، وعودة فلسطين بقوة إلى وجدان الشارع المصري. وختمت بأن على الفلسطينيين التمسك بمواقفهم وفي مقدمتها ولوج قاعة الأمم المتحدة، كما أن على الدول العربية دعم هذا التوجه وعدم الرضوخ للإملاءات السياسية من بعض الغربيين.

الحدث بعيون إسرائيلية

أي اعتذار من تركيا سيشوه التاريخ الإسرائيلي إلى الأبد!

تمة المنشور في الصفحة ١

بعد «هيمنة» حزب الله على الحكومة وتهديد حلفائه بلّي ذراع المخابرات الأميركية في لبنان، مع التشديد على أن إدانة حزب الله بجريمة اغتيال رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري ستسمح بإضعاف مصداقيته وشعبيته ولكنه سيخرج أكثر قوة في حال تقاضى ذلك. وهناك من ربط بين الوضعين السوري واللبناني، فالوضع في سوريا ينعكس مباشرة على توازن القوى في لبنان، ليشن حملة تحريض مذهبي بين المسلمين سنة وشيعة وهي البلدين. إلى ذلك، برز موضوع علاقات إسرائيل مع تركيا، وهناك أيضاً تحريض لعدم الاعتذار من أنقرة فأي اعتذار من تركيا سيشوه التاريخ الإسرائيلي الرسمي إلى الأبد!

استقراره من جهة وما جناه من ثورة ٢٠٠٥ من جهة أخرى، لافتة إلى تزايد التوترات السياسية الداخلية بسبب القرار الاتهامي الذي صدر مؤخراً عن المحكمة الدولية الخاصة بلبنان بحق عناصر ينتمون إلى حزب الله. ورأت أن القرار يضيف وقوداً إلى النار المذهبية المستعرة داخل لبنان، في حين يهدد أيضاً بزيادة المسافة التي تباعد بين هذا البلد والمجتمع الدولي ودول الغرب. ومن وجهة نظرها، فإن الإلتباس في العملية السياسية اللبنانية قد بدأ أوائل حزيران الماضي، عند الإعلان عن تشكيل حكومة جديدة، زعمت أن حزب الله وأبرز حلفائه السياسيين في «٨ آذار» يهيمنون عليها، الأمر الذي أوحى، برأيها، بأن المسار السياسي للبنان ينحرف ليس عن اتجاه «ثورة الأرز» فحسب، بل أيضاً عن خط «الربيع العربي». واعتبرت أن تركيبة الحكومة التي تشتمل على ١٨ وزيراً من «٨ آذار» و١٢ «مستقلين» من دون أن تضم أيّاً من أعضاء «١٤ آذار»، وسمت الحكومة بطابع إشكالي منذ انطلاقتها. وتخوفت بيرتي بشكل أساسي من أن تعود الحكومة الجديدة بالبلاد إلى ما قبل حقبة «ثورة الأرز»، عبر تعزيز نفوذ سوريا في السياسة الداخلية. واعتبرت أنه في ظل الوضع الداخلي المضطرب في سوريا والضغط الدولي المتعاظم على نظام الرئيس السوري بشار الأسد، فإن بروز ائتلاف صديق لسوريا في لبنان يوفر للأسد متنفساً للراحة. فعلى المستوى الدولي، أكدت أنه بات يمكن

سورياً أن تعتمد على صوت لبنان في مجلس الأمن، حيث أنه عضو غير دائم. ولكنه الأهم، حسبما زعمت، أن سوريا ستعول على نفوذها القوي في لبنان في محاولة منها لاستعادة موقعها الداخلي والإقليمي. وبالتالي، أبدت قلقها من أن تهدد الحكومة الجديدة، في الوقت الذي تعزز فيه التقارب اللبناني-السوري، بإلغاء بعض الاتجاهات التي تجلت في السياسة الخارجية اللبنانية ما بعد «ثورة الأرز»، بما في ذلك، شراكتها المقربة مع الولايات المتحدة. كما أشارت إلى أن وجود حزب الله كقوة «مهيمنة» في الحكومة الجديدة والتهديد العلني الذي أطلقه الزعيم المسيحي ميشال عون بلّي ذراع المخابرات الأميركية في لبنان، يدعوان بشكل صريح للقلق على استقرار العلاقات الأميركية-اللبنانية. ولفتت إلى أن المسألة الأساسية التي برّج أن تحدد مستقبل هذه الشراكة، هي الطريقة التي ستتعاظم فيها الحكومة الجديدة مع القرار الاتهامي. وإذ أشارت إلى أن رئيس الحكومة نجيب ميقاتي تعهد علناً بالوفاء بالالتزامات الدولية، استبعدت، إلى حد بعيد، أن تتعاون الحكومة بشكل كامل مع المحكمة، خصوصاً مع إنكار حزب الله أي صلة له بالجريمة واتهام المحكمة بأنها العوبة بيد الولايات المتحدة وإسرائيل. وأقرت بأن المازق الذي يواجهه ميقاتي حساس للغاية، إذ اعتبرت أن مواجهته للمحكمة يمكن أن تؤدي إلى نشوب صراع داخلي، فضلاً عن تأثير ذلك

على علاقات لبنان مع الأمم المتحدة والجهات الداعمة للمحكمة، بما فيها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وزعمت أن الحكومة الجديدة تقاوم الإنقسامات المذهبية، فهي تشكلت من دون «١٤ آذار» الموالية للغرب، مما يبقى شريحة واسعة من المجتمع اللبناني وخصوصاً الطائفة السنية من دون تمثيل، مستتجة أن التوترات المذهبية قد ترفع إمكانية وقوع أعمال عنف. وأشارت إلى أن هذه إمكانية تزداد تأكيداً مع الكشف عن المؤامرة التي هدفت إلى اغتيال رئيس الحكومة السابق سعد الحريري، وبالتالي، وجدت أن رفض التعاون مع المحكمة قد يخلف عواقب داخلية بعيدة المدى. ومن المنظور الإسرائيلي، رأت أنه من المبكر جداً تقييم تداعيات التغيير السياسي في لبنان، معتبرة أن تلك التداعيات ستعتمد، بشكل متساو، على العملية السياسية الداخلية وعلى الدور الذي ستلعبه «١٤ آذار» في الساحة الداخلية، بالإضافة إلى ما ستؤول إليه الأوضاع في سوريا. وأكدت أن ما ستكشفه المحاكمة سيشكل عاملاً هاماً في تحديد مستقبل لبنان ولعبيبه السياسيين الأساسيين. وشددت على أن بروز قضية قوية ومقنعة ضد حزب الله ستسمح بإضعاف مصداقيته وشعبيته إلى حد كبير، إن التطور الذي سترحب به إسرائيل بالتأكيد. ولكنها حذرت من أنه في حال نجح الحزب في تضادي القضية ودفع البلاد إلى إنهاء تعاونها مع المحكمة، فإنه سيخرج أكثر قوة وسيكون، في الواقع، قد دمر

معارضيه السياسيين. وخلصت إلى استبعاد أن يؤدي تبدل مواقع القوى السياسية بحزب الله إلى تعديل استراتيجيته بعيدة المدى أو التصعيد عسكرياً ضد إسرائيل، منطلقة من أن هكذا قرار يعتمد على مجموعة من العوامل المختلفة. وتناولت «جيروراليم بوست» وضع حزب الله في ضوء صدور القرار الاتهامي ووضع نظام بشار الأسد. فأشارت إلى اتهام أمين عام حزب الله إسرائيل باغتيال الحريري كما وراء المؤامرة التي أفضت إلى اتهام عناصر من حزب الله. ولكنها اعتبرت أنه كلما اشتد هجوم نصر الله على إسرائيل، كلما دل ذلك إلى ازدياد ضعف حزب الله. ورأت أن نصر الله يخوض مغامرة بتقدمه المساعدة لنظام الأسد، معتبرة أن ذلك سيستتبع انتقاماً من الاكثية السنية السورية في حال سيطرت على الحكم، إذ أن نصر الله بالنسبة إليهم، كما أذمت، عدو أرسل رجاله لقتل معارضي الأسد. ولاحظت أن الوضع في سوريا ينعكس مباشرة على توازن القوى في لبنان، لتواصل التحريض بين السنة والشيعة فأشارت إلى أنه كلما تعزز وضع السنة في سوريا، كلما تغلب سنة لبنان على خوفهم وأعادوا تثبيت مواقفهم. وتابعت أنه في حال عادت التوترات السنية-الشيعة لتسيطر على لبنان، سيعاني حزب الله من تبعات سياسية وعسكرية واقتصادية وخيمة. وأشارت إلى أن تراجع نفوذ نصر الله وحزبه بالتوازي مع ما أسمته «راعيه» الأسد،

سيؤثر بشكل مباشر على قدرة نصر الله على التسبب بمشاكل لإسرائيل. ومع ذلك، خلصت إلى أن على إسرائيل أن لا تستخف بتهديدات نصر الله وأن لا تصاب بالذعر في الوقت نفسه، فالأمور لم تعد كما كانت. وتحت عنوان «لا تعتذروا من تركيا» أكد مانفريد غيرستفيلد في «يديعوت أحرانوت» أن الجهود الجديدة التي أطلقتها إسرائيل لتحسين العلاقات مع تركيا تأتي في وقت مناسب. ولكنه أشار إلى أنه في سياق المساعي الحالية لإنهاء التوتر التركي-الإسرائيلي، ما يزال حاضراً مطلب تركيا بالحصول على اعتذار علني من إسرائيل على خلفية سقوط ضحايا ممن كانوا على متن سفينة «مالي» مرمرة» نهاية أيار ٢٠١٠. ولفتت إلى أن الاعتذار يشتمل على جوانب سلبية كثيرة، فهو يرسخ في الذاكرة الجماعية ويبقى موثقاً للأجيال المستقبلية. لذلك، حذر من أن الاعتذار لتركيا سيشوه التاريخ الإسرائيلي الرسمي إلى الأبد. وذكر أنه في العام ٢٠٠٤، اتهم رئيس الحكومة التركي رجب طيب أردوغان إسرائيل بأنها «دولة» إرهابية، ثم زار إسرائيل عام ٢٠٠٥ لإصلاح العلاقات، سائلاً «ما الذي يضمن بأن سلوكه سيتغير إيجاباً في المستقبل؟». وخلصت إلى أنه في حال اعتذرت إسرائيل، سيثبت أردوغان أنه كان محقاً في مهاجمته لها في الفترة السابقة، وستجد إسرائيل أنها لم تجن من تحسين العلاقات سوى اعتذار غير مستحق.

الحدث بعين غربية

واشنطن تجد صعوبة في توجيه الأجنحة العالمية!

تتمة المنشور في الصفحة ١

فعدم الاستقرار لا يزال حتى اليوم متجذراً ولا يزال الفساد مستشرياً. واللافت كان مطالبة أطراف من الحزبين الجمهوري والديمقراطي أوباما بإعادة جميع القوات الأميركية إلى البلاد في ظل الاحتياجات الوطنية الملحة على الصعيدين الأمني والداخلي. كما أن السياسة الخارجية الحكيمة هي تلك التي تضع أمامها قيوداً وتحفظات استراتيجية، إذ إن الإغراء الشديد الذي تشكله السياسة الخارجية الأميركية الحديثة يمثل بإطلاق تصريحات مدوية يترتب عليها لاحقاً التزامات وتكاليف ضخمة، تقول أحد التحليلات. يبقى أن هنالك من رأى أن نجاح السياسة الخارجية الأميركية في المستقبل يعتمد على قدرة صناع السياسة في واشنطن على التكيف مع بيئة جيوسياسية متغيرة تبقى فيها الولايات المتحدة القوة العسكرية والديبلوماسية والاقتصادية الأبرز في الوقت الذي تجد فيه صعوبة متزايدة في توجيه الأجنحة العالمية.

فقد تناول ثلاثة من سيناتورات الحزب الديمقراطي، وهم جيف ميركلي وراوند بول وطوم بودل، في «لوس أنجلس تايمز» الملف الأفغاني، فاثقوا على قرار الرئيس الأميركي باراك أوباما بسحب

٢٢ ألف جندي أميركي من أفغانستان بحلول صيف العام ٢٠١٢. وفي حين لفتوا إلى أن الإدارة الأميركية لن تنفذ انسحاباً تاماً من هناك حتى العام ٢٠١٤، رأوا أنه كان بإمكان واشنطن تنفيذ الانسحاب الكامل في نهاية العام ٢٠١٢، مما سيعزز أمن الولايات المتحدة واقتصادها. وأشاروا إلى أنه وبعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، سعت الولايات المتحدة إلى تقديم أولئك الذين نفذوا التفجيرات إلى العدالة، والقضاء على الملاذات الآمنة لتنظيم «القاعدة» ومخيمات التدريب في أفغانستان، وإسقاط حكومة «طالبان»، مؤكداً نجاح الإدارة الأميركية في تحقيق هذه الأهداف «المتوج» بمقتل زعيم «القاعدة» السابق أسامة بن لادن. إلا أنهم لفتوا إلى أن مهمة القوات الأميركية اتسعت على مدى السنوات العشر الماضية لتشمل هدفاً رابعاً وهو بناء الدولة في أفغانستان، وهذا ما تفاوض فيه واشنطن اليوم. وأشاروا إلى أنه ومنذ إعلان أوباما عن استراتيجية جديدة منذ حوالي عام ونصف تقضي بإرسال ثلاثين ألف جندي إضافي إلى أفغانستان بهدف تعزيز الاستقرار فيها وتعزيز قدرات قوات الأمن الأفغانية، فإن عدم الاستقرار لا يزال حتى اليوم متجذراً هناك ولا يزال الفساد مستشرياً وشراء الولاءات مستمراً. وأكدوا على أن بقاء القوات الأميركية

في أفغانستان حتى العام ٢٠١٤ لن يحل الوضع هناك. ورأى السيناتور الديمقراطيون أنه وفي حين قد يستلزم الأمن القومي الأميركي تضحيات ضخمة في بعض الأحيان، إلا أنه ليس هنالك من سبب يدعو للاعتقاد بأن بقاء عشرات الآلاف القوات الأميركية في أفغانستان لإنجاز مهمة بناء الدولة قد يساهم في تعزيز أمن الولايات المتحدة. وفي المقابل، شددوا على ضرورة التعاطي مع الاحتياجات الملحة في الولايات المتحدة، بالإشارة إلى نسبة البطالة المرتفعة والفيض من حبوسات الرهن والعجز القياسي في الميزانية والدين العام الذي تجاوز ١٤ ترليون دولاراً وكشفوا عن توقيع رسالة موجهة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، من قبل أربعة وعشرين سيناتوراً غيرهم، قبل إلقاء أوباما خطابه الأخير حول أفغانستان بأسبوع واحد تحضراً الأخير على الإعلان عن انسحاب ضخ من أفغانستان باعتبار أن الولايات المتحدة حققت الأهداف التي كانت قد حددتها في أفغانستان ولا يمكنها تحمل أية خسائر بعد الآن سواء كانت مادية أم بشرية من أجل تحقيق هدف بناء الدولة المفتوح الأمد. وفي الختام رأى السيناتورون الثلاثة أن الوقت لم يفت بعد لتغيير مسار أطول حرب أميركية في التاريخ، مطالبين أوباما بإعادة جميع القوات

الأميركية إلى الولايات المتحدة في ظل الاحتياجات الوطنية الملحة على الصعيدين الأمني والداخلي. وتحت عنوان «بوش وأوباما ومستقبل الزعامة الأميركية في العالم» اعتبر نائب رئيس «مجلس العلاقات الخارجية الأميركية» جيمس ليندسي في موقع المجلس أن آراء كل من أوباما والرئيس الأميركي السابق جورج دبليو بوش حول السياسة الخارجية الأميركية تختلف كلياً، إلا أن هنالك اعتقاد مشترك لدى الرئيسين، وهو أن الدول الأخرى تتطلع إلى الزعامة الأميركية. فأوضح أن بوش كان يعتقد بأن أصدقاء وحلفاء الولايات المتحدة مستعدون للمساعدة إلى الوقوف إلى جانبها لسبب أنهم يشاركونها أهدافها ويؤمنون بدوافعها، في حين كان أوباما يعتقد أن بإمكان الولايات المتحدة التحكم باتباعها من خلال الإصغاء إلى الدول الأخرى والتشديد على المصالح المشتركة وتفضيل اتخاذ خطوات دولية متعددة الأطراف. وبحسب ليندسي، فإن الممارسة السياسية أثبتت عدم صحة هذين الاعتقادين حول الزعامة الأميركية في العالم، فقد أدرك بوش أن الكثير من الدول تعارض أسلوب زعامته وقيادته وكذلك الاستراتيجيات التي كان يتبعها، كما أدرك أوباما أن الكثير من الدول ليست بانتظار أخذ التعليمات من واشنطن

في عالم اليوم المعولم. وخلص معتبراً أن نجاح السياسة الخارجية الأميركية في المستقبل يعتمد على قدرة صناع السياسة في واشنطن على التكيف مع بيئة جيوسياسية متغيرة تبقى فيها الولايات المتحدة القوة العسكرية والديبلوماسية والاقتصادية الأبرز في الوقت الذي تجد فيه صعوبة متزايدة في توجيه الأجنحة العالمية. فيما تناول رئيس تحرير «نيوزويك» فريد زكريا في «واشنطن بوست» الانتقادات التي تطال سياسة أوباما حيال الأحداث التي يشهدها الشرق الأوسط، وأبرزها القائلة بأنه ليس لدى أوباما سياسة موحدة حيال «الربيع العربي»، فسأل عما إذا كان ينبغي على الرئيس الأميركي أن يعتمد سياسة موحدة في المنطقة. ولفظ إلى أن هنالك اختلاف كبير في الظروف والمصالح الأميركية وقدرة واشنطن على توجيه الأحداث في كل من تونس ومصر وليبيا وسوريا والسعودية. وضرب مثلاً على ذلك السعودية، حيث المصالح والمبادئ الأميركية تتعارض تماماً، فأوضح أنه في حال بدأت الإدارة الأميركية تطالب بتغيير النظام في الرياض -مما سينتج عنه مظاهرات واسعة النطاق وحالة من عدم الاستقرار- فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير وسريع، مما سيعرض الولايات المتحدة ومعظم الدول المتطورة

ترجمة وإعداد: سارة عوض ومها صالح

المشهد اللبناني

تتمة المنشور في الصفحة ١

ومن دون أي تجزئة، بما يعني أن تشمل التعيينات سلامة، العميد سلمان، شقير، والعميد إبراهيم. وأن لا عوائق أمام تعيين المدير العام للأمن العام. بل هنالك مسائل تقنية بحتة، خصوصاً أن لا خلافات، لا حول الشخص المعني بتولي المديرية، ولا بطائفة هذا المركز التي ستبقى للطائفة الشيعية. وفي هذا السياق أكدت المعلومات أن استثناء موقع المدير العام للأمن العام من التعيينات في جلسة أمس هو عبارة عن كمين سياسي يريد البعض نصبه للحكومة في بداية الطريق، مما يشكل نكسة للحكومة الجديدة التي ينتظر منها أن تعطي إشارات إيجابية مع انطلاقة عملها، وليس الغرق في معمة التجاذبات منذ الجلسة الأولى، علماً أن لا مبرر أصلاً لكل هذه القضية. وكان العماد ميشال عون قد أكد بعد اجتماع «تكتل التغيير والإصلاح» هذا التوجه، وأن لا خلاف حول هذا المركز موجياً ببقائه من حصة الطائفة الشيعية، إذ قال بأنه لن يكون هنالك خلافات داخل الأكثرية سواء بقيت مديرية الأمن العام مع الطائفة الشيعية أم تغير الموضوع، وإذا بقيت مع الطائفة الشيعية فليست «آخر الدنيا». وفي سياق متصل، وقع وزير الداخلية والبلديات مروان شربل على برقية تكليف العقيد ناجي المصري بتولي قيادة الشرطة القضائية بالوكالة، الأمر الذي أثار أزمة بين النائب جنبلاط المؤيد لهذا التعيين والوزير السابق وثام

وهاب الذي شن حملة عنيفة على شربل. وفي هذا المجال برز موقف لافتح له الحزب التقدمي الاشتراكي» عبر وزيره وائل أبو فاعور رفضاً آية كيدية في التعيينات ومتحدثاً عن آلية ستعتمد في هذا الأمر وستراعي معايير محددة، وبالتالي «لا يستطيع أي فريق إذا ما اعتمدت آلية التعيين المتفق عليها سابقاً، أن يقول بوجود كيدية، لكنه لا يجوز أن يحتمي أي فاسد بهذا العنوان لأن القانون سيطبق على الجميع». وكان رئيس «جبهة النضال الوطني» النائب وليد جنبلاط قد أوضح أنه تجاوب مع رغبة رئيس الجمهورية وقائد الجيش في تعيين العميد وليد سلمان رئيساً لأركان الجيش، داعياً إلى إبقاء التوزيع الطائفي والمذهبي للمواقع الأمنية والإدارية على حاله، لأن لا شيء يعود كما كان.

من جهة أخرى، أكدت معلومات صحفية عن قيام رئيس الحكومة نجيب ميقاتي بجولة تستعمل سوريا والسعودية والعديد من الدول العربية وأنه بدأ التحضير لهذه الجولة. وفي المعلومات، ذكر أن ميقاتي سيبدأ جولته في سوريا، وأن هدف جولته العربية تأكيد موقف الحكومة الداعم للإجماع العربي وتجاوز التشكيك المحلي. وفي أول ظهور له منذ تجمع ١٢ آذار في ساحة الشهداء، أطل الرئيس السابق للحكومة سعد الحريري من باريس في لقاء تلفزيوني مع قناة «أم تي في»، وذلك بعد أشهر الاعتكاف لم تات بالكثير من المواقف الجديدة. وكما كان متوقفاً، تبنى عناوين العدالة

والمحكمة الدولية والدولة، ورأى أن القرار الإتهامي موجه ضد أفراد، وفي الوقت نفسه هاجم سلاح حزب الله وانتقاضي الأكثرية الجديدة للقضاء على «١٤ آذار». وأبرز ما حملته معها إطلالة سعد الحريري كانت مواقف «صريحة» حول سوريا وحلفائها في لبنان، حزب الله والرئيس نجيب ميقاتي والعماد ميشال عون. وأول جديد هو إعلانه أن «قرار إطاحة سعد الحريري عن الحكومة هو قرار شخصي من السيد حسن والرئيس بشار الأسد، وغيرها من الأدوات»، واصفاً كلاً من الرئيس نجيب ميقاتي والوزير الصنفي بال«أدوات». وفي ما يخص موضوع «السين سين»، قال الحريري إن «المبادرة السعودية-السورية مبنية على أساس أن كل شيء يعطى إلى الدولة، وكانت هنالك «مصالحة» ومسامحة، وكان هنالك سلاح موضوع على الطاولة»، مشيراً إلى أن الوثيقة التي تحدثت عنها السيد حسن نصر الله «فيها نوايا وهذه النوايا يعرفها الأتراك والقطريون». وتابع أنه «كان حملاً أكبر مني ولكن في الوقت ذاته، لم أكن ولا لحظة أعرف أن هذا الحمل سيكسر لي ظهري»، مضيفاً «كنت أعرف أنني أدفع الثمن لكن ماذا دفع الآخرون؟ لا يريدون أن يدفعوا شيئاً. يريدون التخلص من سعد الحريري». وهكذا أقر سعد الحريري بوجود الوثيقة وبموافقته عليها، أي تنازله عن المحكمة لقاء بقاءه في السلطة، حتى أن كثير من المراقبين سألوا كيف لا يسمح للرئيس ميقاتي أو سواء أن

يقبل بما وقع عليه ووافق؟ واللافت لدى كثير من المراقبين أن المحاور لم يتطرق إلى أسئلة محرجة مثل أزمة المعارضة التي يعيشها فريق «١٤ آذار»، كما في عدم الاستفسار عن الأزمة المالية التي يعانها الرئيس السابق للحكومة والتي تشكل أحد الأسباب التي تدفعه إلى البقاء في الإغتراب سعياً إلى حلها وإدارتها، فقد أقر الحريري أيضاً أنه لم يغب عن لبنان لدواع أمنية، مثلما أشاع حلفاؤه ومحيطه السياسي وقال إنه سيعود إلى بيروت بأسرع وقت، كما لم يجر في المقابلة التساؤل عن وضع سعد الحريري وتياره وحلفائه. وإذا كان الحريري قد ركز في مقابلاته على المحكمة الدولية، وسلاح حزب الله دون سائر العناوين الاقتصادية أو السياسية، فإن مراقبين اعتبروا أن سعد الحريري وقع في خطأ سياسي فادح على اعتبار أن اهتمامات الشارع اللبناني باتت منصبة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردي، والذي يندب بالأسوأ في ظل مخاوف متنامية من ضغوط اقتصادية يمارسها الغرب على لبنان.

في المقابل، ورداً على قول الحريري إن المحكمة قائمة ولن يستطيع أحد أن «يزيحها» ولو عقد السيد حسن نصر الله ٢٠٠ مؤتمر صحافي، فلن يستطيعوا أن يغيروا شيئاً في القرار الإتهامي الذي صدر، وهنالك متهمون وهؤلاء يجب أن يمثّلوا أمام المحكمة، وأنه لو كان رئيساً للحكومة «لبحثنا عن المتهمين وسلمناهم للمحكمة»، قال مرجع بارز في الأكثرية «نحن نوافق

النائب محمد رعد قد شدد على «ضرورة الإلتفات إلى أن القرار الإتهامي الذي صدر بحق عدد من الأشخاص بهدف إلى استدراج المقاومة، وذلك عبر تحميلها مسؤولية جريمة ارتكبت في لبنان والمقاومة كانت أول وأكثر المتضررين من نتائجها، هي ومن يحمل رايها ومن يلتزم بنهجها وخطها». واعتبر رعد «أن هذا الإتهام لا يساوي قيمة الحبر الذي كتب فيه، والمقصود منه تجييش الرأي العام الدولي وتجريح الدول العربية والإسلامية وأميركا اللاتينية والشمالية ضد المقاومة وشيء اسمه حزب الله في لبنان، عليهم يتجحون في محاصرة المقاومة وتضييق الخناق عليها، نفسياً وسياسياً ومالياً واجتماعياً». وكان النائب وليد جنبلاط قد حذر من تداعيات القرار الإتهامي على السلم الأهلي، لافتاً الإنتباه إلى أن المحكمة الدولية هي إحدى أدوات الصراع وتصفية الحسابات مع حزب الله. في المحصلة، تبدو الملفات السياسية المحلية والإقليمية التي تشغل الساحة السياسية كثيرة وشائكة ولكن المواطن اللبناني يتطلع إلى أمرين معالجة الحكومة لهذه الملفات بهدوء وروية، من جهة، والتصدي بجديّة للملفات المتصلة بالحياة الاقتصادية والخدماتية والإدارية والمعيشية من جهة ثانية. فانتظارات اللبنانيين طالت وطفنان الأزمة السياسية والغرق في تفاصيلها لا يسمن ولا يغني من جوعاً فهل تتجح حكومة ميقاتي في مهماتها الصعبة؟ وكان رئيس «كتلة الوفاء للمقاومة»

في القانون... جريمة التزوير



ينص قانون العقوبات اللبناني على أن التزوير هو تحريف متعمد للحقيقة في الوقائع أو البيانات التي يثبتها صك أو مخطوط يشكل مستندا بدافع إحداث ضرر مادي أو معنوي أو اجتماعي. ويتابع القانون بنصه فيعاقب من استعمل المزور وهو عالم بأمره بنفس عقوبة مرتكب التزوير ولكن إذا ارتكب التزوير أو استعمل المزور بقصد إثبات أمر صحيح خفضت العقوبة.

يوجد نوعان من التزوير:

- التزوير المادي: حيث يتم عن طريق تشويه المخطوط بالتحشية أو التقليد أو الحذف أو الحك أي عمل يحرف مادياً في الكتابة فيكشفه النظر أو التطبيق الفني.

- التزوير المعنوي: حيث يحصل دون أن يترك أي أثر مادي ظاهر أو محسوس في الكتابة أو في الشكل لأن التحريف في هذه الطريقة يتناول مضمون المخطوطة المكتوبة أي الموضوع نفسه الذي يثبت الحق كما يتناول معناها أيضاً وذلك بإدراج بيانات كاذبة فيها على أنها صحيحة وهي غير ذلك أو يذكر أقوال غير التي صدرت عن صاحبها أو بإيراد أمور أو إغفالها بشكل مغاير للحقيقة والواقع. أما معيار التمييز بين هذين النوعين من التزوير فيعود إلى الوسائل المستعملة في هذا النوع أو ذلك، إذ لكل منهما وسائله الخاصة.

وكما لكل جرم عناصر لا بد من توافرها حتى يكتسب الطابع الجرمي، كذلك في التزوير فالعناصر القانونية

❖❖ اللجنة القانونية في حزب الحوار الوطني

❖❖ يسر «اللجنة النقابية لقطاع القانون، في حزب الحوار الوطني أن تعلن لمن يرغب من منتسبي الحزب عن مباشرتها بتقديم استشارات قانونية.

الملكة غازية خاتون

به، ولكنها انصرفت لدعم ابنها المنصور خصوصاً وأنه ما زال فتياً، فكانت تدير بنفسها شؤون المملكة، وتختار الوزراء وتشركه في كل أمر تصدره، ولم تغفل أمر متابعة تثقيفه، فاستقدمت فقهاء العصر لتعليمه، وكانت تطلب إليهم أن يكونوا قساة عليه. وبعد أن بلغ ابنها سن الرشد، عكفت على العبادة واعتزلت الناس وماتت في قلعة حماة سنة ٩٦٦ ميلادية.

❖❖ الدكتورة فاطمة قدورة الشامي

«برنامج التوعية» «مؤسسة مخزومي»

عُرفت الملكة غازية زوجة الملك المظفر، صاحب حماة، برحابة العقل والعدل والرحمة. يعود لها الفضل في استقرار حكم زوجها. وكانت تطلب إليهم أن يكونوا قساة عليه. وبعد أن بلغ ابنها سن الرشد، عكفت على العبادة واعتزلت الناس وماتت في قلعة حماة سنة ٩٦٦ ميلادية.



«مؤسسة مخزومي» الوقاية... حماية لك

بهدف إفادة أكبر عدد ممكن من المواطنين، قام برنامج «الرعاية الصحية» لدى «مؤسسة مخزومي» بتوزيع منشورات للإعلان عن خدمة الكشف المجاني للأسنان وعن الحسومات الخاصة على خدمات الأسنان التي يقدمها البرنامج خلال هذه الفترة، وذلك في عدة مناطق في بيروت: الأشرفية والمزرعة وطريق الجديدة والمصيطبة. والجدير ذكره أن العمل قد بدأ في مركز المؤسسة الصحي الجديد في منطقة كرم الزيتون - الأشرفية، وأنه يؤمن جميع الخدمات الصحية التي اعتاد أن يقدمها للمستفيدين، بالإضافة إلى خدمة التصوير الصوتي.

وفي... ورشة عمل «الطاقة المتجددة»



حرصاً منها على حماية البيئة في لبنان، كانت «مؤسسة مخزومي» رائدة في التطرق لموضوع الطاقة المتجددة وأهمية استخدامها حيث تنظم من خلال برنامج «البيئة-الزراعة» محاضرات وورش عمل حول استخدام الطاقة الشمسية في كافة المناطق اللبنانية. كما تحرص المؤسسة أيضاً على المشاركة في النشاطات التي تتعلق بهذا الموضوع حيث شاركت في ٨ تموز الحالي في ورشة عمل تحت عنوان «الطاقة المتجددة»، وذلك في فندق «جفنيور روتانا» في بيروت. وقد قام بتنظيم هذه الورشة الـ World Wildlife Fund (WWF) (Fund) والجمعية اللبنانية لتوفير الطاقة وللبيئة (ALMEE). وتضمنت الورشة عدة حلقات عمل تناول فيها المشاركون وضع الطاقة في لبنان، والاحتياجات في هذا المجال، وسبل التعاون بين الـ WWF والجمعيات البيئية اللبنانية في إطار الطاقة المتجددة.

وفي... مؤتمر برشلونة



شارك برنامج «البيئة-الزراعة» في «مؤسسة مخزومي» في مؤتمر بيئي عُقد في برشلونة-إسبانيا في ٢٨ و٢٩ حزيران الماضي، وكان تحت عنوان «الطبيعة والبيئة في الإتحاد من أجل المتوسط». وعقد المؤتمر في مقر الأمانة العامة للإتحاد، وهو من تنظيم وتمويل الإتحاد والـ World Wildlife Fund (WWF) (Fund) وقد شارك فيه العديد من الجمعيات التي تعنى بالبيئة في البحر المتوسط. وقد تباحث المؤتمر في جملة مواضيع ومن ضمنها الطاقة المتجددة، والتنوع البيولوجي في البحر، والتنمية المستدامة واستخدام الأراضي، وتم التركيز على أهمية منظمات المجتمع المدني في الاهتمام بالأمور البيئية التي يعنى بها الإتحاد وسياساته البيئية. وقد أجرت مديرة برنامج «البيئة-الزراعة» في «مؤسسة مخزومي»، الهندسة سلامة نعماني جملة اتصالات على هامش المؤتمر، مع المسؤولين في الإتحاد، بهدف التعاون في المستقبل.

تواصل مستمر مع كافة هيئات المجتمع المدني

وقد تم تخريج ٥٨٨ متدرباً ضمن برنامج «إتاحة الفرص، بناء المجتمع» الممول من الحكومة الاتحادية الألمانية، والذي من أهدافه بناء مجتمع جامع وتحديداً بين الشعبين اللبناني والفلسطيني ومواكبة سوق العمل وتممية القدرات. مع العلم أن «منظمة مرسى كور» هي ممثلة الحكومة الألمانية لهذا البرنامج وشريكها المحليان المنفذان هما «أجمع» و«جمعية المرأة الفلسطينية الخيرية».

بالتعاون مع بلدية برج البراجنة و«منظمة مرسى كور»، تحت رعاية وزير الاتصالات السيد نقولا صحناوي، في «مركز برج البراجنة للإماتياز»- برج البراجنة، في ٧ تموز الحالي.

وفي... حفل إطلاق مشروع

«تعزيز مشاركة المرأة في التنمية والحكم المحلي»

المستوى المحلي، على أن يتم تحديث قواعد بيانات هذه المراكز، وتقام حملة إعلامية وطنية لتحفيز النساء على لعب دور فاعل في المجتمع المحلي، وذلك من خلال تطوير قدرات النساء في المجتمعات المحلية لناحية التخطيط الاستراتيجي وإدارة حملة انتخابية. وسوف يتم تمويل ودعم مشاريع السيدات المشاركات في الدورة، وتتشأ في مرحلة ثانية شبكة وطنية للنساء المنتخبات والناشطات على الصعيد المحلي، ويعقد مؤتمر إقليمي متوسطي في لبنان أو في إحدى الدول المتوسطية، بهدف تبادل الخبرات بين النساء المنتخبات على الصعيد المحلي في حوض البحر الأبيض المتوسط.

للتنمية» في السفارة الإيطالية، ويهدف إلى تعزيز دور المرأة في صنع القرار في المجتمع المحلي، وتعزيز دور وزارة الشؤون والمراكز التابعة لها في هذا المجال. وقد تم في هذا الإطار اختيار ١٨ مركزاً للخدمات الإنمائية تابعاً لوزارة الشؤون، ووضع خارطة للجمعيات النسائية الناشطة على

شارك برنامج «التوعية» في «مؤسسة مخزومي» في حفل إطلاق مشروع «تعزيز مشاركة المرأة في التنمية والحكم المحلي»، وذلك في مركز التدريب «مركز التدريب الاجتماعي» في بدارو، التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية. والمشروع هو من تنظيم وزارة الشؤون الاجتماعية وتمويل «مكتب التعاون الإيطالي